سياسة التنويع في الدول العربية:

عرض وتحليل لأهم المؤشرات

4. سياسة التنويع في الدول العربية : عرض وتحليل لأهم المؤشرات

لا شك أن من بين الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وفي هذا الإطار، تعمل العديد من الدول العربية، خاصة المصدرة للنفط، على تنويع اقتصادياتها. ويرجع هذا التوجه بالخصوص إلى:

- **خشية نضوب الثروة والإيرادات النفطية:** حسب بعض التقديرات، سينخفض إنتاج النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ابتداء من عام 2055 وسيزداد هذا التراجع حدة ابتداء من عام 2100. هذه التطورات سيكون لها أثر سلبي على اقتصاديات هذه البلدان، خاصة الدول الكبيرة كالمملكة العربية السعودية والتي من المنتظر أن يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050.

- **التغيرات في سوق الطاقة على المدى المتوسط:** تتوقع وكالة الطاقة الدولية انخفاضا لأسعار النفط، مما سيؤثر سلبيا ولا شك على اقتصاديات الدول العربية النفطية. وترجع أسباب هذا الانخفاض خاصة إلى الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة وفي العراق، وكذلك إلى تطوير مصادر بديلة للغاز على الصعيد العالمي والتي من شانها أن تؤثر على أسعار النفط.

- **نمو استهلاك النفط المحلي من قبل بعض الدول العربية:** يشهد استهلاك النفط في الدول العربية ارتفاعا متزايدا بلغ حوالي 5%سنويا في الدول الخليجية. ويرجع هذا خاصة إلى كل من التطور الديموغرافي و إلى نمط التنمية الصناعية في هذه البلدان والتي تركز على الأنشطة الكثيفة الاستهلاك للطاقة.

- **خلق فرص عمل جديدة في قطاعات جديدة**، خاصة الدول الكثيفة السكان والتي تشهد تزايدا في نسبة البطالة. فنمط التنمية الاقتصادية الذي يعتمد على تنمية القطاعات الاستخراجية والصناعية لا يخلق فرص عمل كبيرة، كما هو عليه الحال في قطاع البترول في المملكة العربية السعودية والذي يشغل 3% فقط من عدد السكان المحليين. كما أن قطاع النفط والغاز في الجزائر، والذي يمثل 98%من الصادرات، و 70%من الإيرادات الحكومية، لا يوظف سوى 2% فقط من القوة العاملة.

- التوجه نحو التنويع الاقتصادي يطرح من جانبه مسألة التمويل. فاعتماد الاقتصادات، خاصة البلدان النفطية، على مصدر واحد للموارد، قد يساهم في تقليل درجة التنويع من جديد، والتأثير بالتالي سلبيا على التنويع وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد تصبح بالفعل سياسات التنويع وتنمية مصادر بديلة للدخل رهينة بعائدات المصدر الريعي نفسه، فيكون بالتالي هو من يغذيها لا هي من تنهض بأعباء الاقتصاد.

- لمعرفة مدى نجاح جهود الدول العربية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لا بد من تحليل بعض المؤشرات المهمة كمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع النفطي وغير النفطي؛ والصادرات على مستوى المواد والأسواق؛ والإيرادات الناتجة خاصة عن قطاع النفط والغاز.

1.4- الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ومساهمة القطاعات غير النفطية

- أحد المؤشرات لمعرفة مدى تنويع اقتصاد ما هو نسبة نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في القطاعات التي لا تتوفر فيها الدول على موارد طبيعية كبيرة كالنفط بالنسبة لعدة بلدان عربية.
- وبصفة عامة، يمكن القول عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية بأنه لازال يتميز باستمرار الاعتماد الكبير على القطاعات الأولية أو الخدمات.

- كما لا زالت هذه الاقتصادات عرضة لتغيرات أسعار البترول وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج والتجارة الخارجية لتلك الدول. كما تتأثر بعض البلدان التي تعتمد على الدخل الناتج عن قطاع الخدمات، خاصة السياحة، بالظروف المحلية والسياسية في المنطقة.
- وتتبين كذلك أهمية الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 30% في عام 2000 إلى حوالي 40% في عام 2012، وذلك نتيجة لزيادة كمية الإنتاج وارتفاع أسعار النفط.

- ارتفاع الأهمية النسبية لهذا القطاع أدى إلى تراجع الأهمية النسبية لباقي القطاعات بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة فيها. وهكذا، تراجع قطاع الخدمات، والذي يحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، من 42% في عام 2000 إلى 38%في عام 2012، وكذلك قطاع الزراعة من 7,8% إلى حوالي 5,1%.

- لتحليل التطور الذي شهدته الدول العربية على مستوى التنويع الاقتصادي، تم التمييز بين مجموعتين: الدول النفطية، وهي المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وباقي الدول وهي التي تتميز بنوع من التنويع في باقي القطاعات.

1.1.4 الدول النفطية

- بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وبعد شبه استقرار خلال الفترة 2000-1980، عرف الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، لأغلب هذه الدول ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2000. وقد تسارعت هذه الوتيرة ابتداء من عام 2003 باستثناء سنة 2009 لتزامنها مع المخلفات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وقد لعب ارتفاع أسعار البترول على المستوى العالمي، خاصة في الفترتين 2003-2008 و 2000-2012 دورا مهما في هذا التطور.

شكل: الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية

(مليار دولار) *

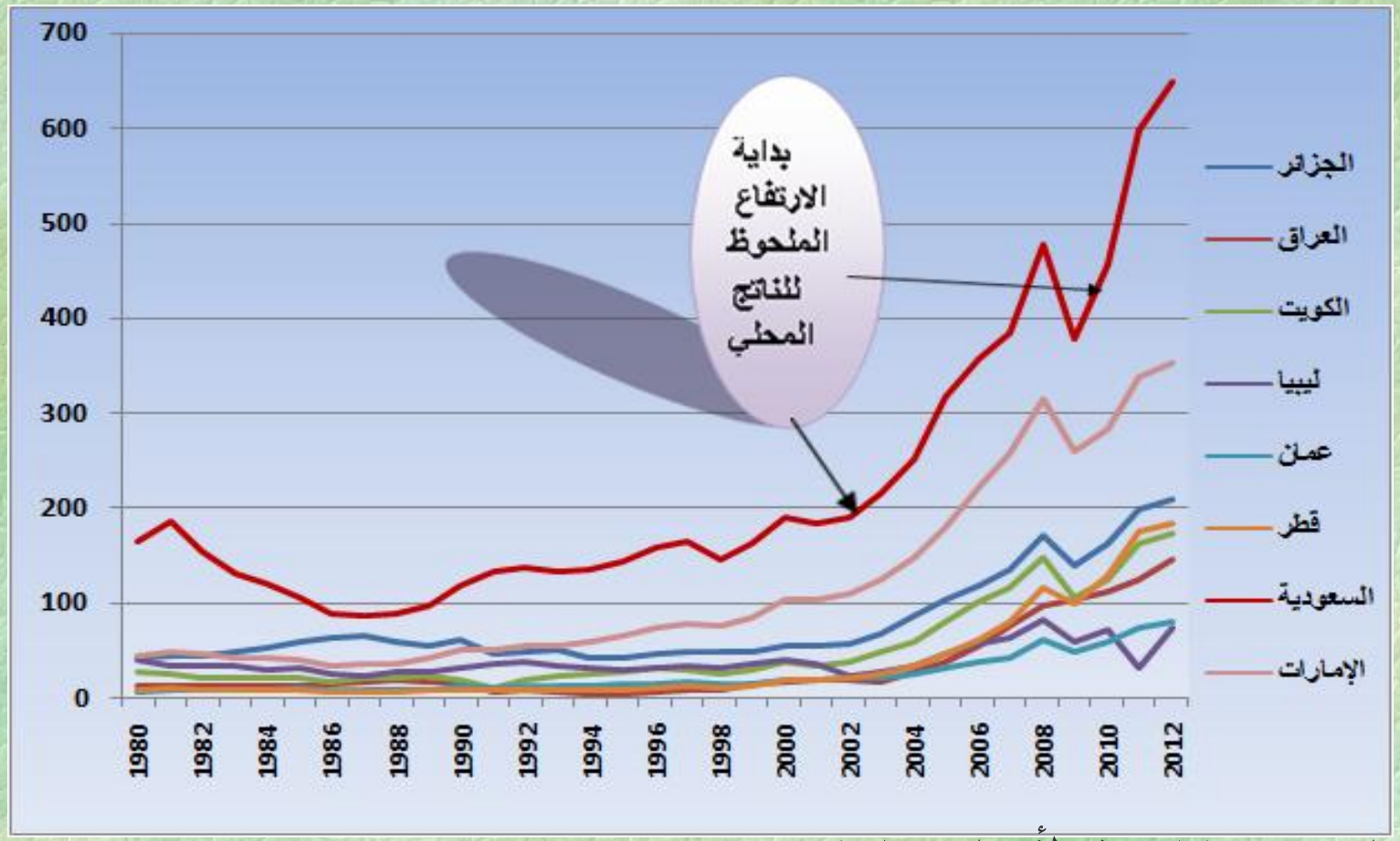

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2014.

* بالأسعار الجارية

شكل: أسعار النفط الخام على المستوى العالمي (دولار/برميل)

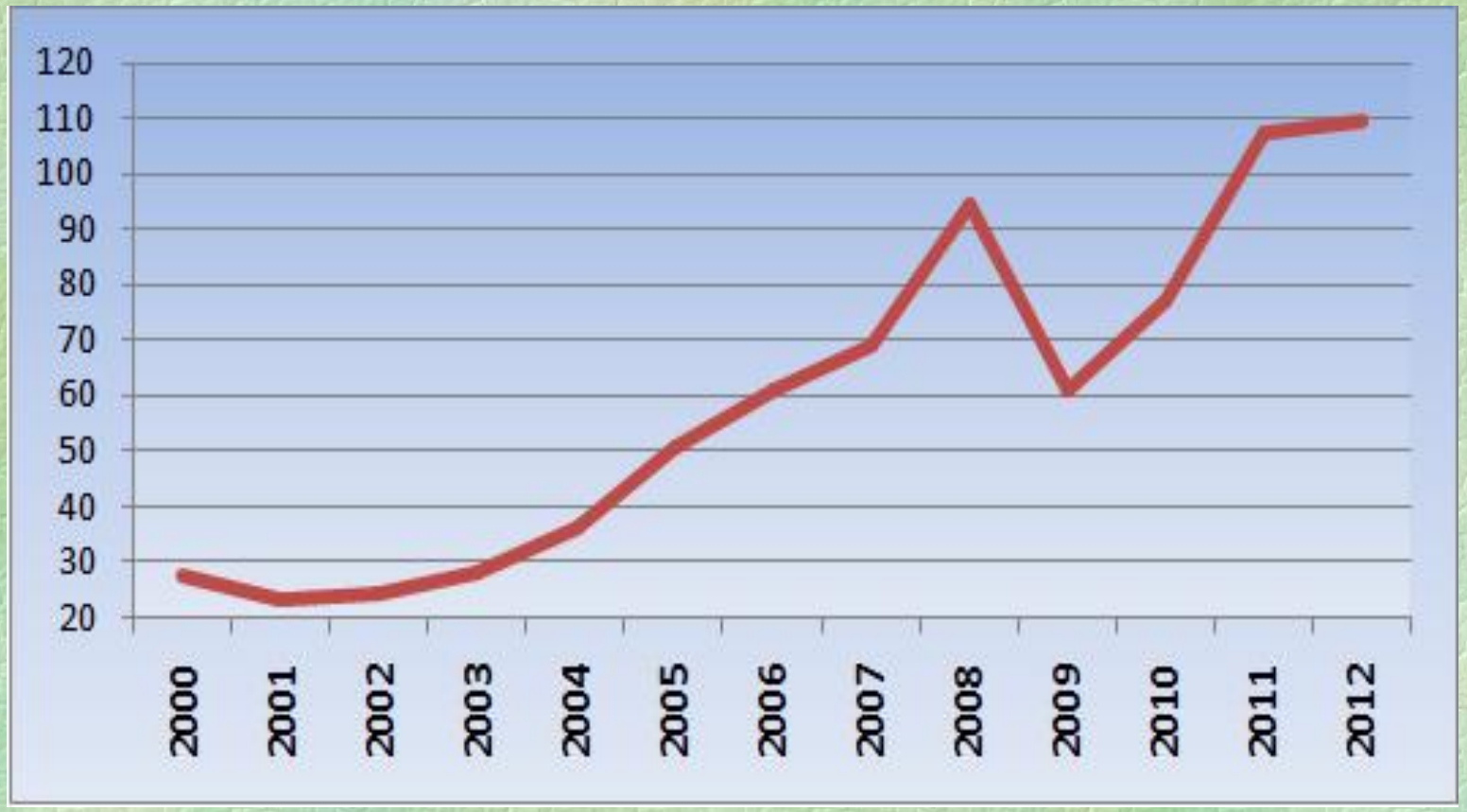

المصدر: إحصائيات البنك الدولي.

شكل: الناتج المحلي الإجمالي في أهم الدول العربية النفطية بالأسعار الثابتة (مليار دولار)

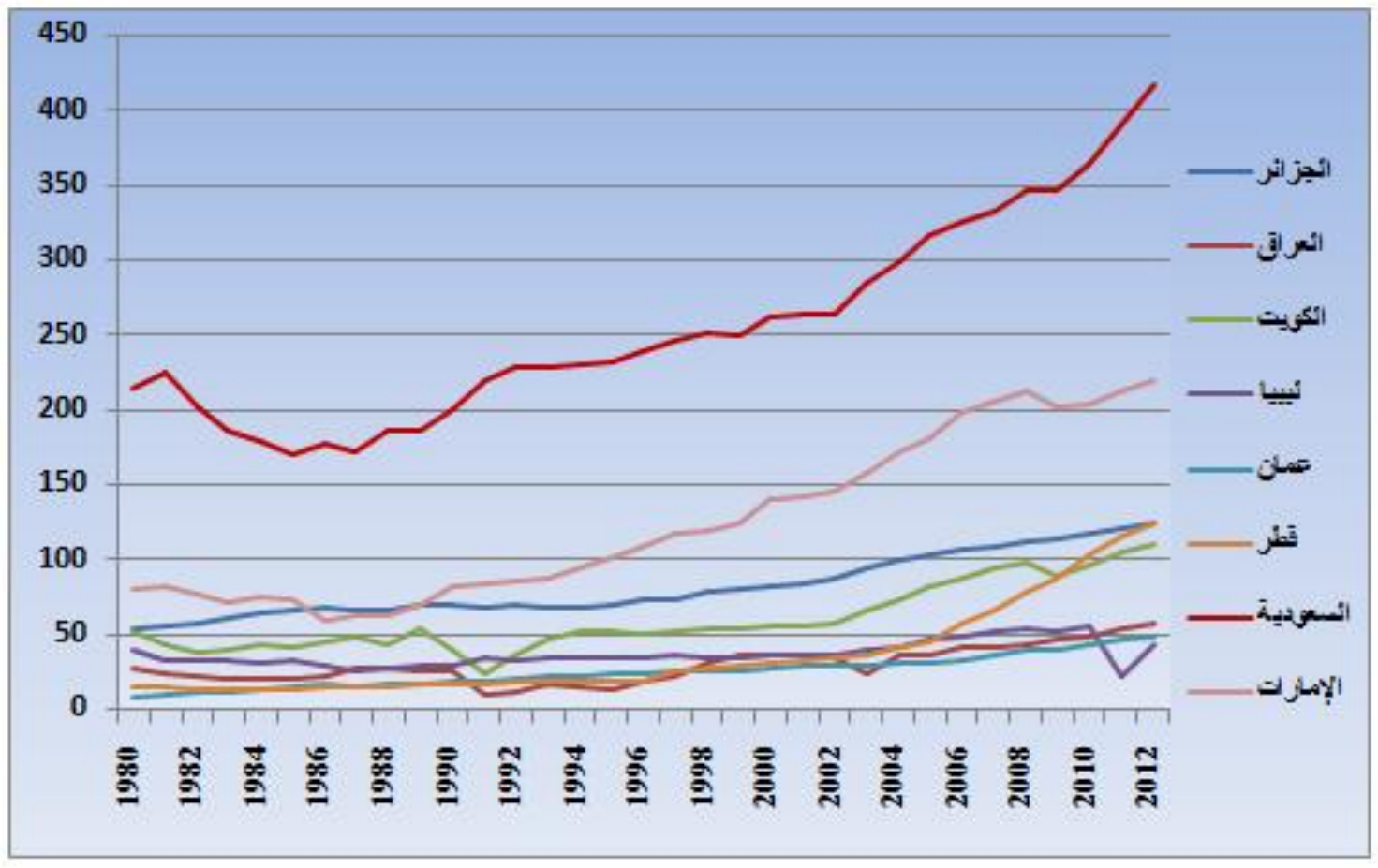

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2014.
سنة أساس = 2005.

- وتعتبر المملكة العربية السعودية أول دولة عربية من ناحية قيمة وتطور الناتج المحلي الإجمالي، متبوعة بالإمارات العربية المتحدة والجزائر. فيما تتوفر عمان على أدنى ناتج محلي إجمالي من بين الدول العربية المصدرة للنفط، متبوعة بالعراق وليبيا . وقد تضاعف المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بنحو 2,5 مرات ما بين الفترة 1990-2000 و 2001-2012 ليرتفع من 147إلى 371 مليار دولار. من جانبها، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال هاتين الفترتين من حوالي 70 إلى 225 مليار دولار، أي ازداد بأكثر من 3 مرات.

- على المستوى القطاعي، أغلب الدول العربية النفطية عرفت ارتفاعا ملموسا لمساهمة قطاع **الصناعة** في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، خاصة قطر وليبيا والعراق و المملكة العربية السعودية. وقد تميزت قطر في هذه المجموعة بزيادة كبيرة بحيث أصبح هذا القطاع يشكل حوالي 70% كمتوسط سنوي من ناتجها المحلي خلال الفترة 2001-2011 في الوقت الذي كان لا يتجاوز 55% في العشرية السابقة.

شكل: مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)

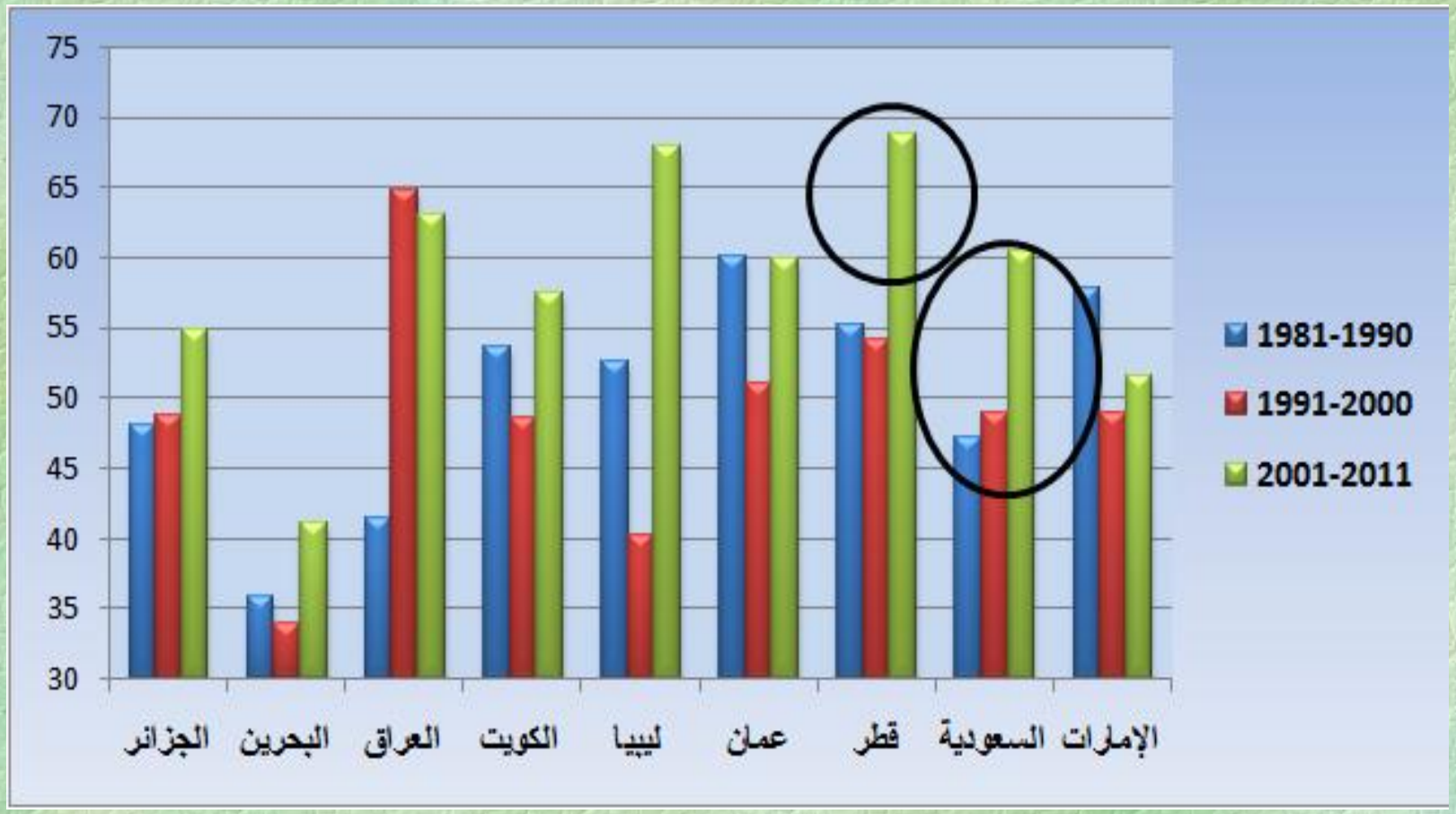

- بدورها شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعا متصاعدا لنسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي. فبعد أن كانت هذه النسبة تعادل 47% كمتوسط سنوي في الفترة 1981-1990 و 49% في 1991- 2000، بلغت 60% خلال الفترة 2001-2011. من جانبها، عرفت الكويت ارتفاعا بنحو 8 نقاط فيما يخص مساهمة هذا القطاع لتبلغ 57% عوض 48% في 1991-2000. أما في الجزائر، فقد ازدادت هذه النسبة بنحو 7 نقاط. وتبقى ليبيا الدولة التي شهدت أكبر ارتفاع بـ 37 نقطة.

- تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع بالأساس إلى النفط ومشتقاته مثل **الصناعات البتروكيماوية** والأسمدة وكذلك بعض **الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية** الأخرى. في حين يمثل **التصنيع** (*manufacturing*) نسبة ضعيفة لا تتعدى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول. هذه النسبة تصل إلى حوالي 10% في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وعمان. هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا مهما ومتزايدا لهذا القطاع في اقتصادها، فيما سجلت البحرين أعلى نسبة من بين هذه الدول (12.6%).

شكل: مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)

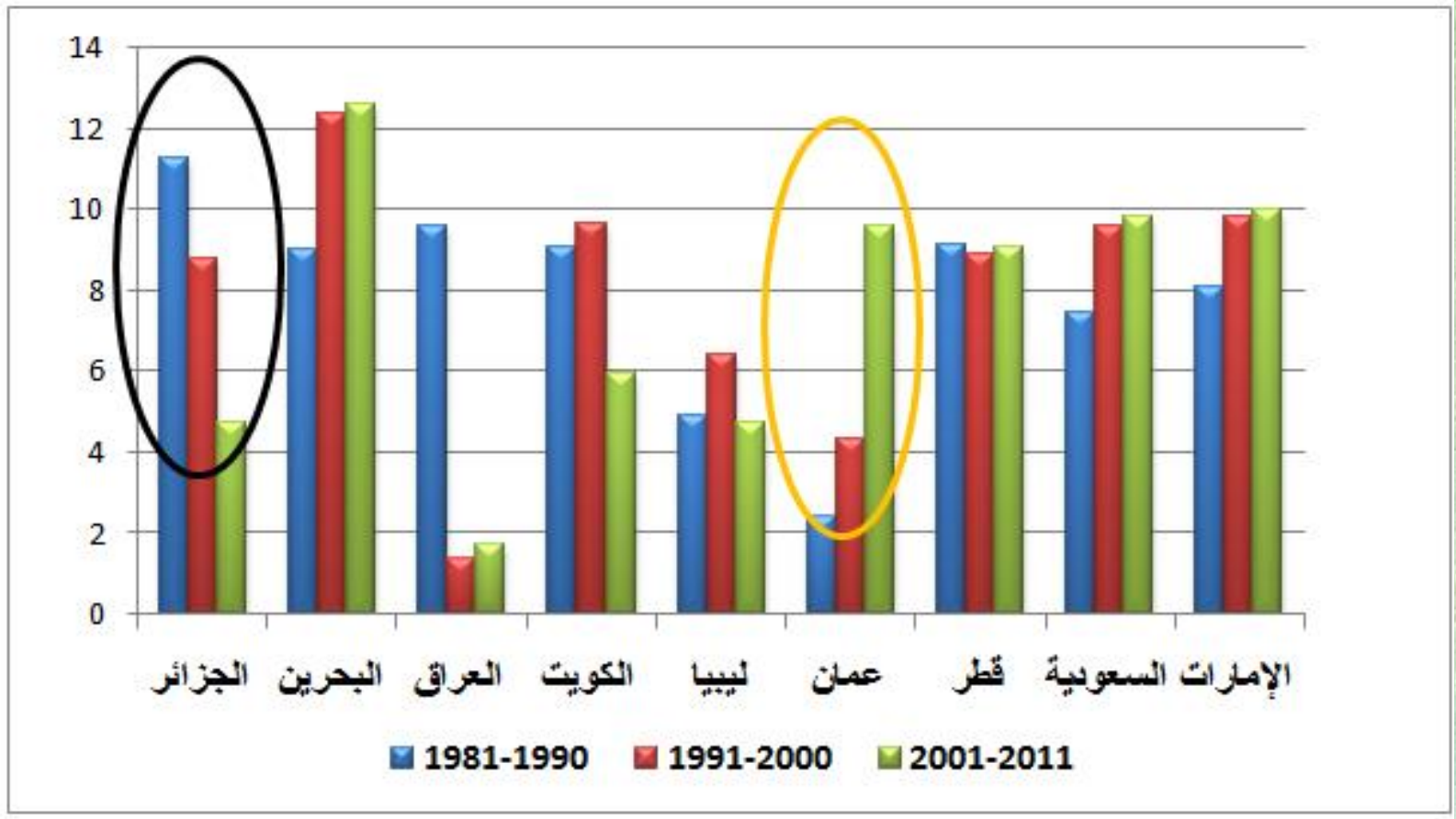

- أما فيما يخص **الخدمات**، فلعل أبرز ملاحظة يتم استنتاجها هي التراجع الملحوظ لأهمية هذا القطاع في الناتج المحلي لبعض الدول العربية النفطية، نتيجة بالخصوص لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة. وقد بلغ هذا التراجع بين الفترة 1990-2000 و 2001-2011 حوالي 14نقطة بالنسبة لقطر لتصل إلى (31.1%)، و 9 نقاط في المملكة العربية السعودية (36.2%)، و 8.8% في الكويت (42.2%)، وحوالي 7نقاط بالنسبة لدولة البحرين (58.5%) والتي مع ذلك لا تزال تتصدر هذه الدول في هذا النطاق خاصة في مجال السياحة (الفنادق والمطاعم). أما الإمارات العربية المتحدة وبالرغم من انخفاض قليل نسبيا لقطاع الخدمات في الناتج المحلي، فهي تأتي في المرتبة الثانية (47%) حيث يرتكز فيها هذا القطاع أساسا على الاتصالات والسياحة، والنقل، والتجارة، والخدمات المصرفية.

شكل: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)

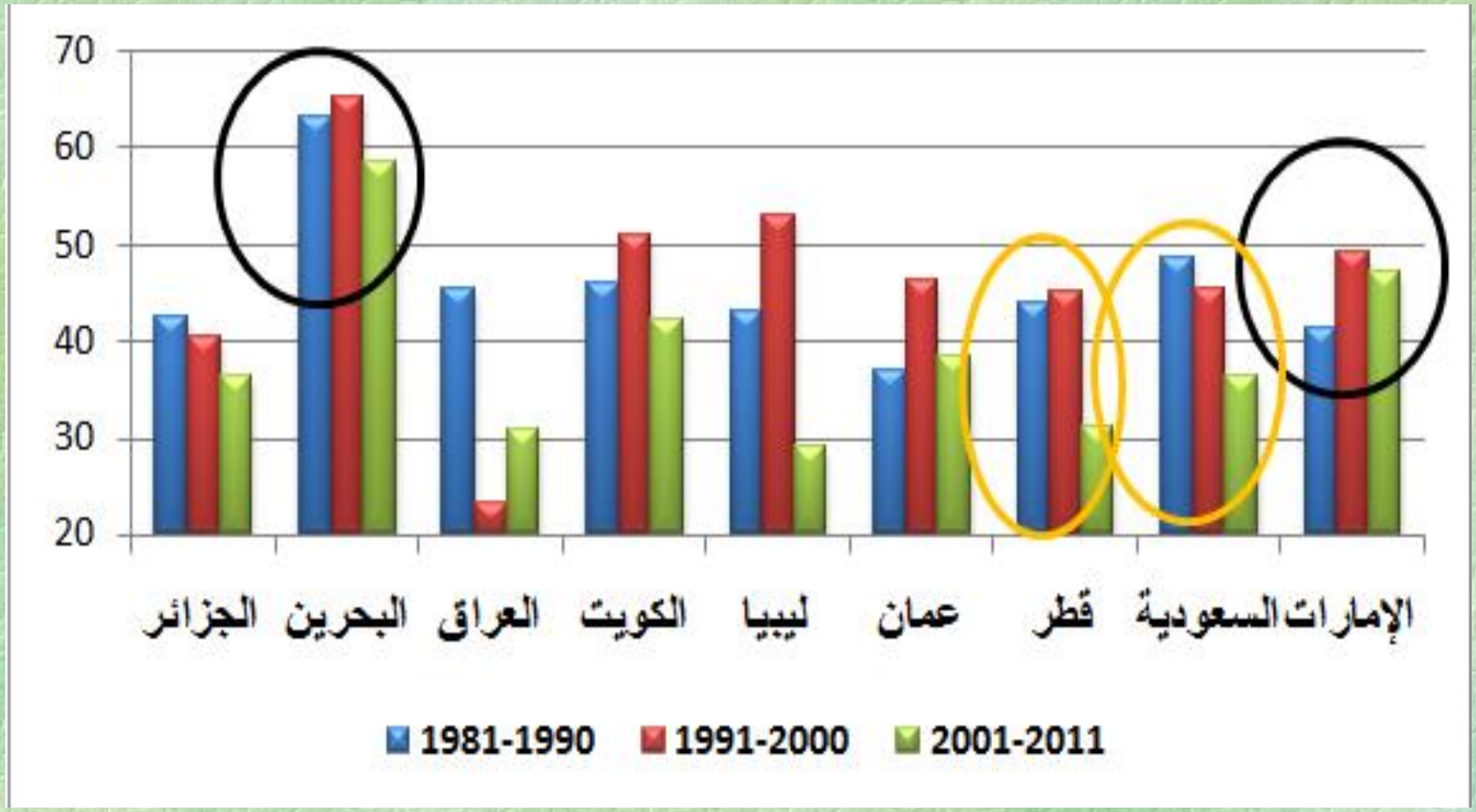

- أما فيما يخص القطاع الثالث، أي **الزراعة**، فيمكن إدراج ملاحظتين أساسيتين بالنسبة للدول العربية النفطية:

- المساهمة الضعيفة لهذا القطاع في الناتج المحلي لأغلب هذه الدول، خاصة الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان وليبيا .
- التراجع الملحوظ والمتزايد لمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي لكل الدول العربية النفطية، بما فيها دول كالعراق والتي كان للزراعة في السابق مكانة لا بأس بها في اقتصادياتها .

شكل: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية (%)

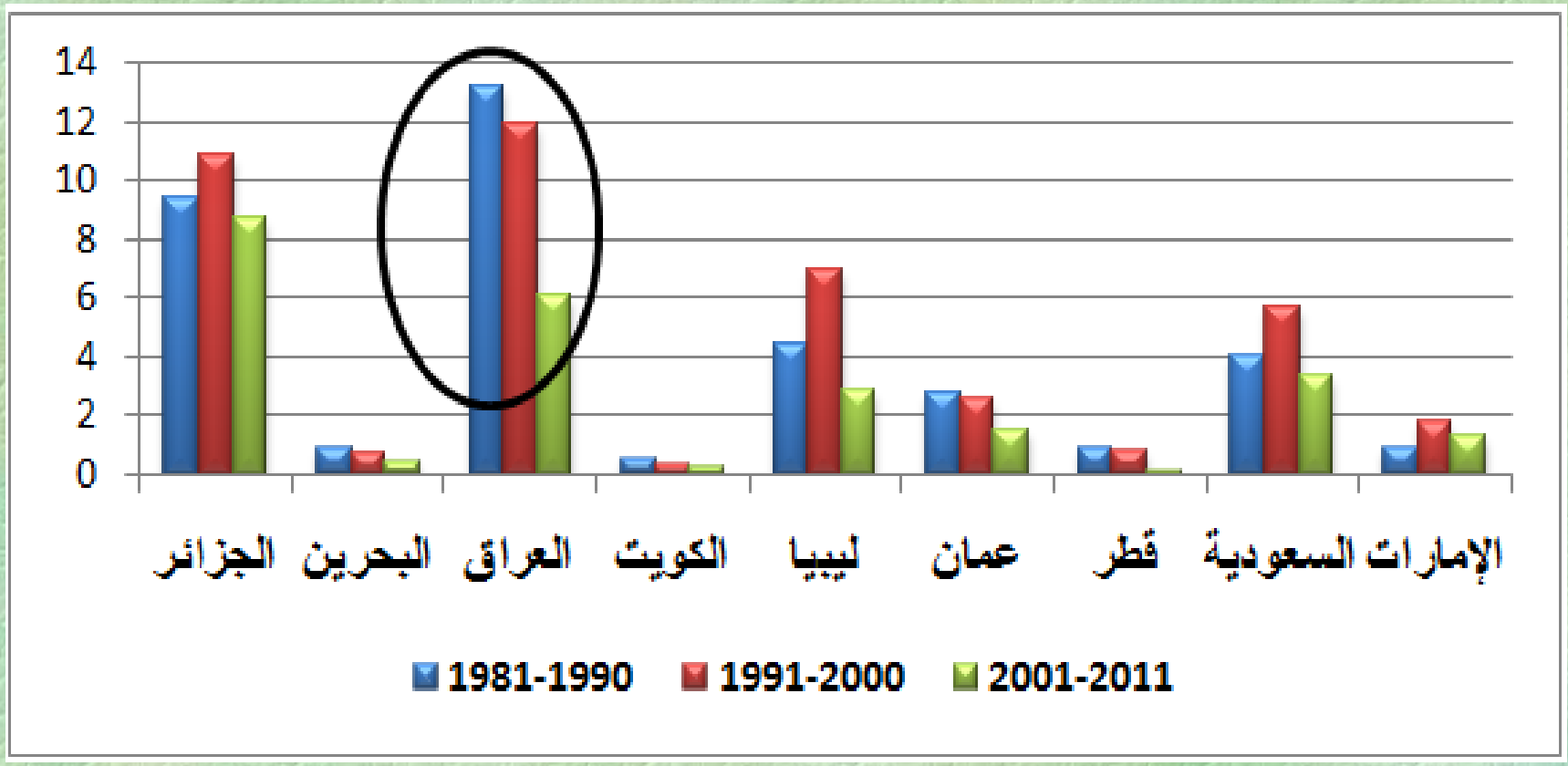

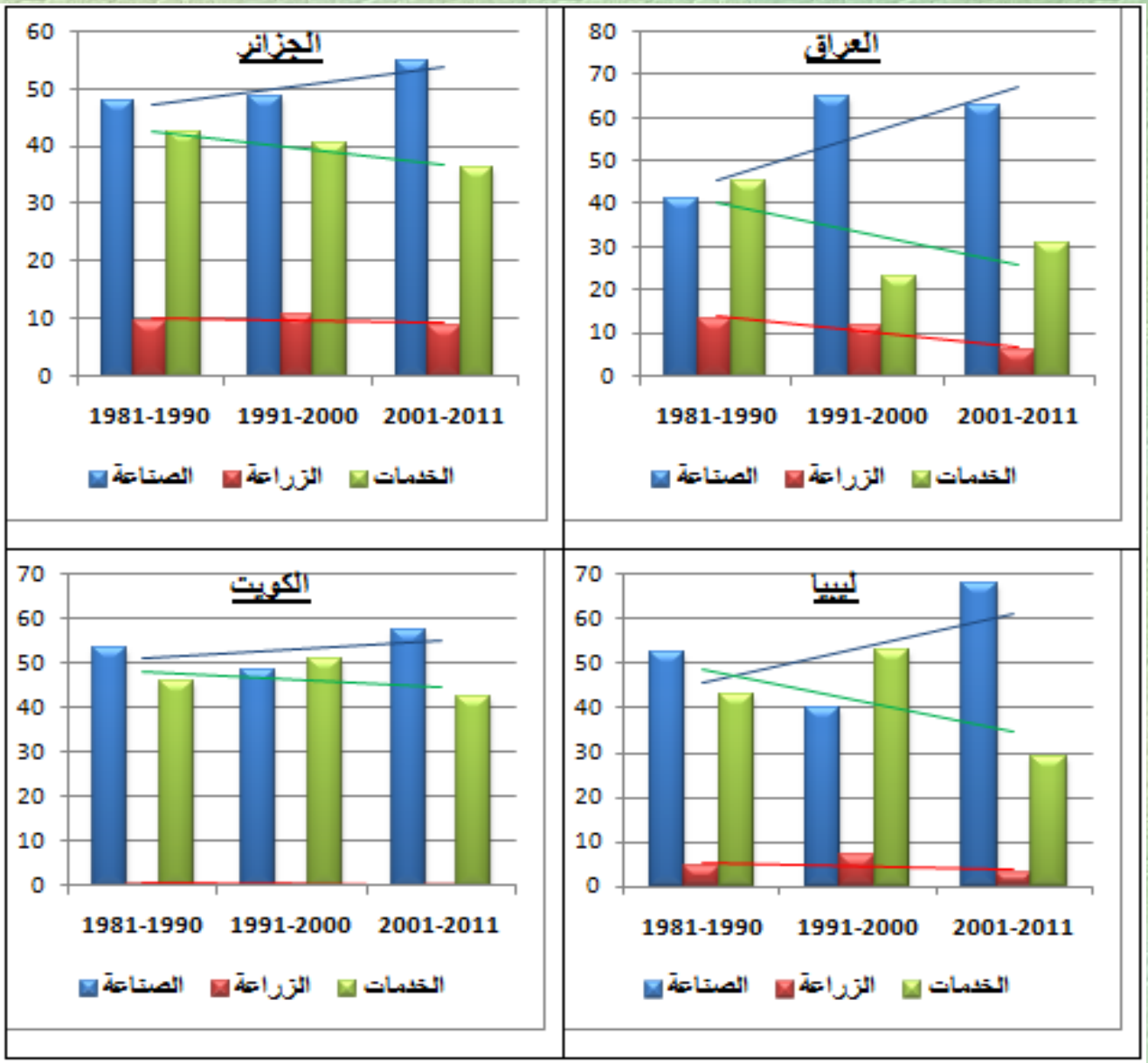
الجزائر
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
العراق
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
الكويت
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
ليبيا
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات

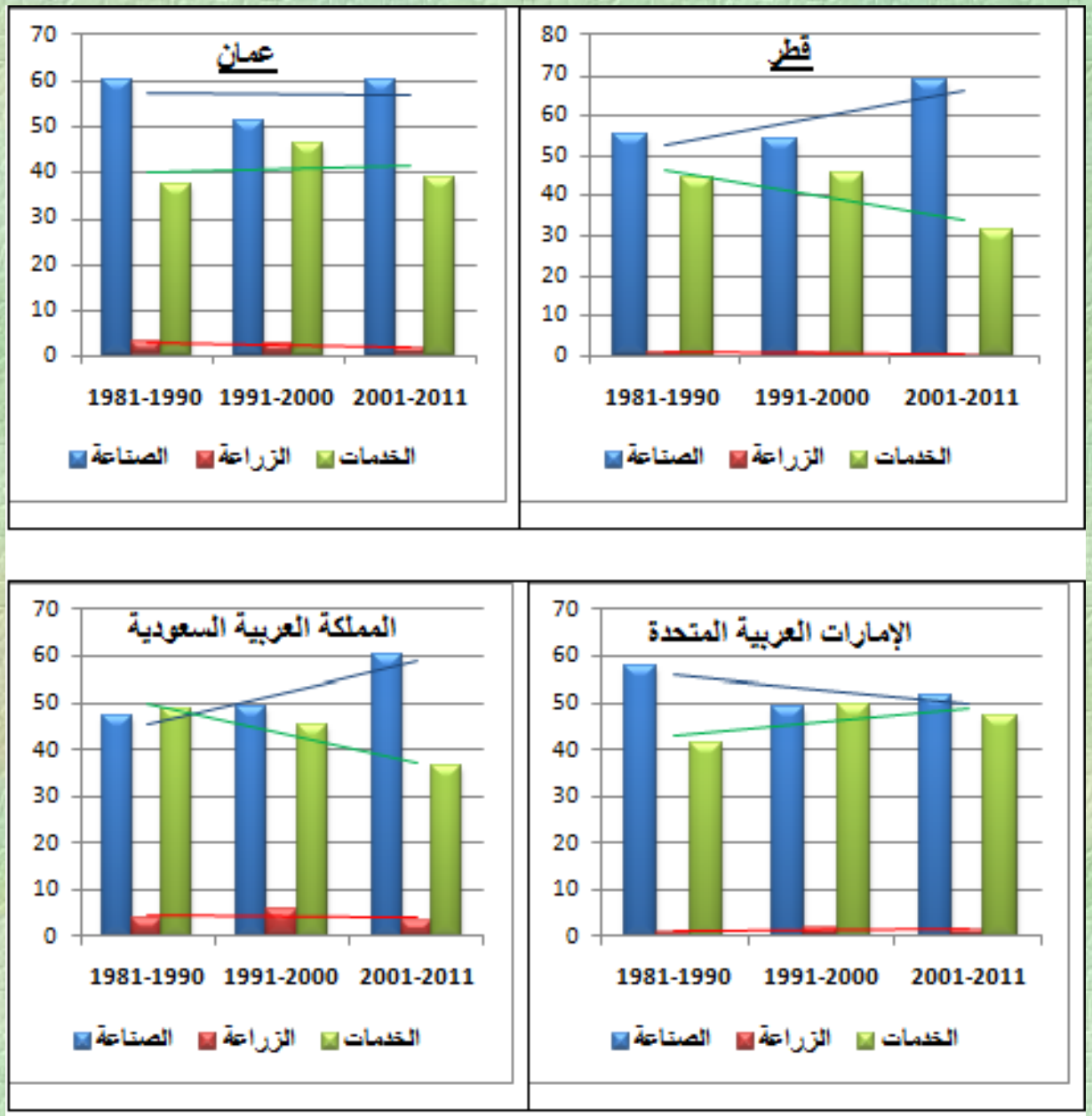
عمان
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
قطر
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
المملكة العربية السعودية
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
الإمارات العربية المتحدة
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات

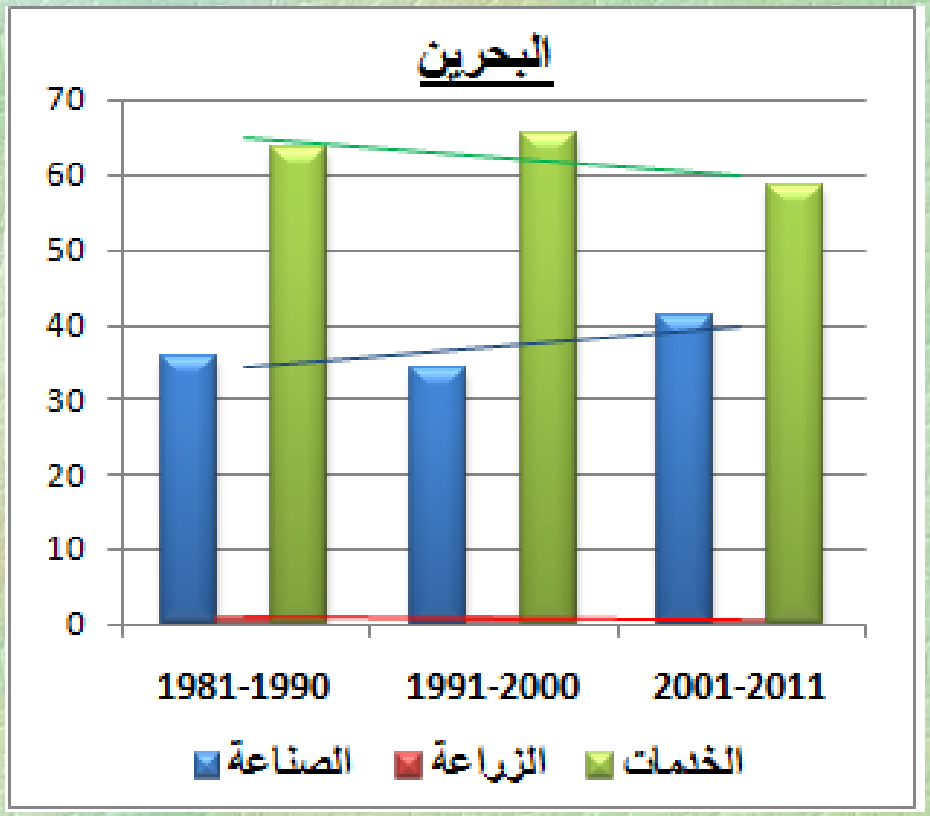
البحرين
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات

2.1.4 الدول العربية الأخرى

- شهدت جل الدول العربية الأخرى نموا ملحوظا، بصفة عامة، للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة. وقد تميزت مصر في هذه المجموعة بنمو كبير لناتجها المحلي خاصة منذ أواسط العشرية الأخيرة، بحيث تضاعف المتوسط السنوي من 66 مليار دولار في الفترة 1990-2000 إلى 133 مليار في 2001-2011.

شكل: الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغير النفطية (مليار دولار)

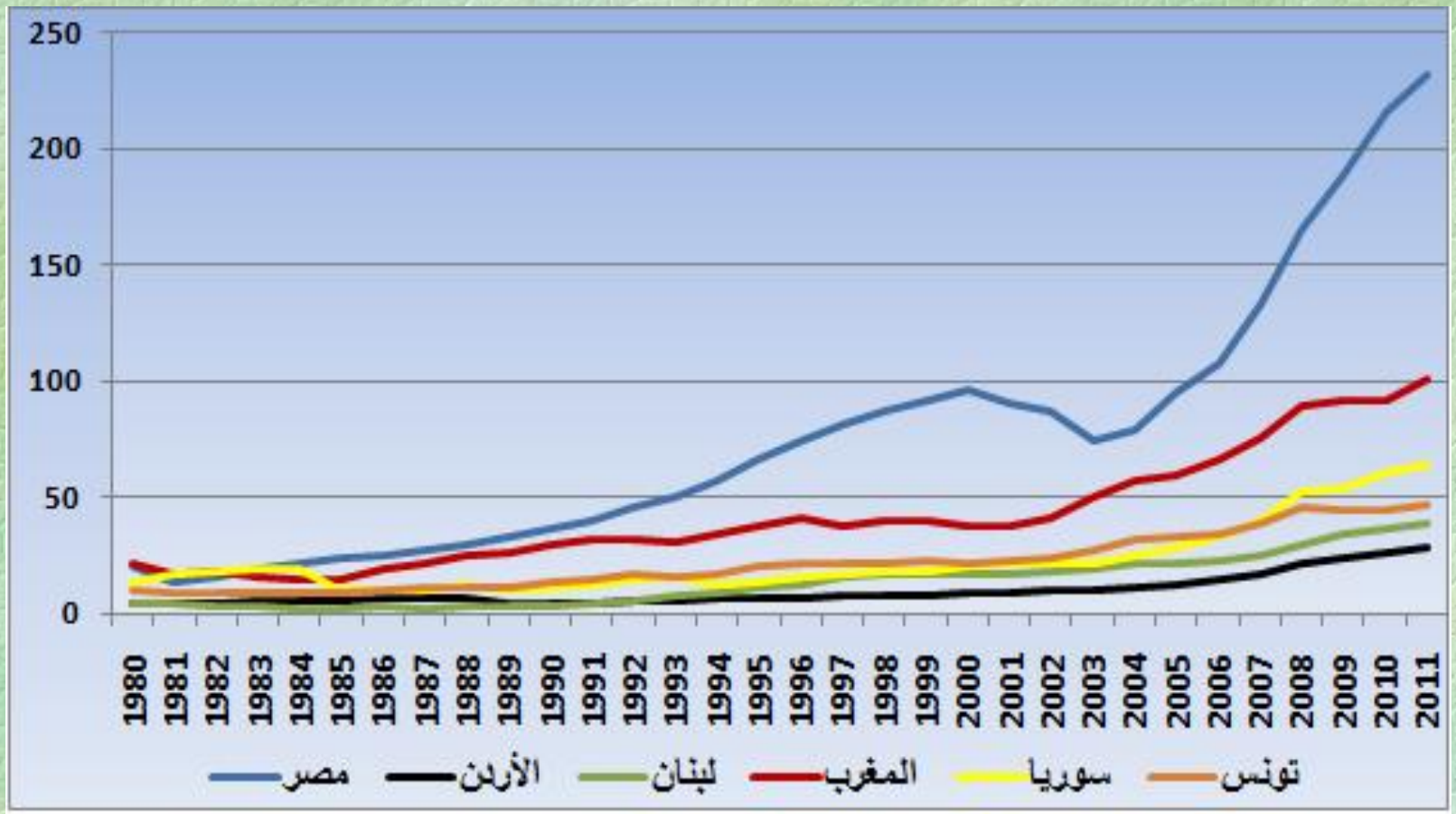

- على المستوى القطاعي، وفيما يخص **الصناعة**، برزت مصر من بين دول هذه المجموعة لكونها حافظت على خط تصاعدي لنسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى37% خلال الفترة 2001-2011، عوض 33% في 1991-2000 (بالرغم من تراجع نسبة التصنيع) و 31% في الفترة 1981-1990. سوريا حققت بدورها قفزة نوعية بحيث أصبحت الصناعة تمثل 31% في الفترة 2001-2011، عوض 24% في 1991-2000. هذا الارتفاع يعزى بالأساس إلى الاستثمارات في مواد البناء وإلى صناعات استخراجية أخرى. أما التصنيع، فبالإضافة إلى نسبته الضعيفة، فقد شهد تراجعا كبيرا (4.6% فقط من الناتج الداخلي الخام في الفترة 2001-2011).

- من جهتها، عرفت بعض الدول بعض الانخفاض بالنسبة لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة. أما الدول الأخرى التي تحسن فيها هذا المؤشر، فلا تزال لم تحقق المستوى الذي كان عليه في الفترة 1981- 1990.

شكل: مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغير النفطية (%)

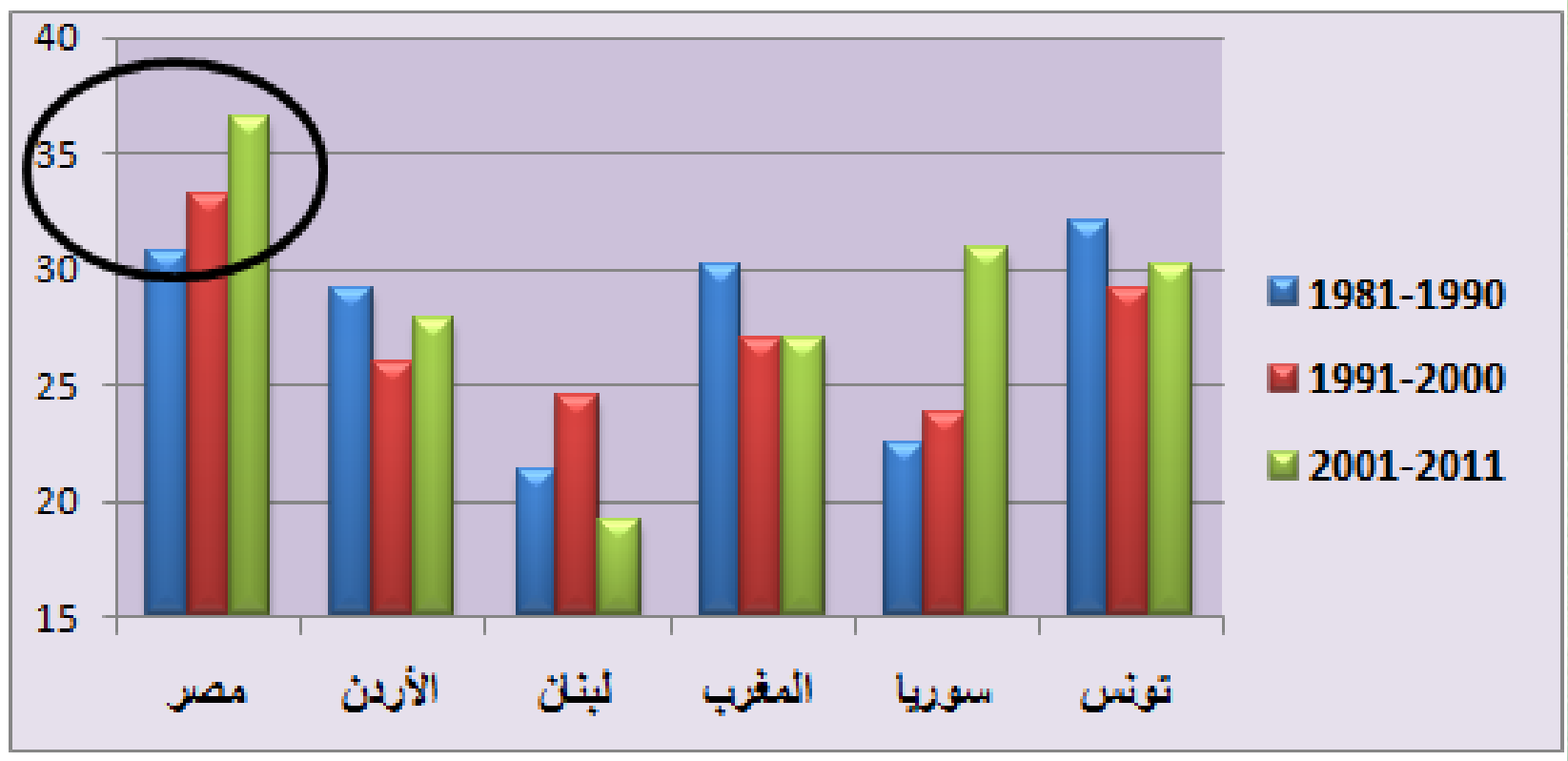

شكل: مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغير النفطية (%)

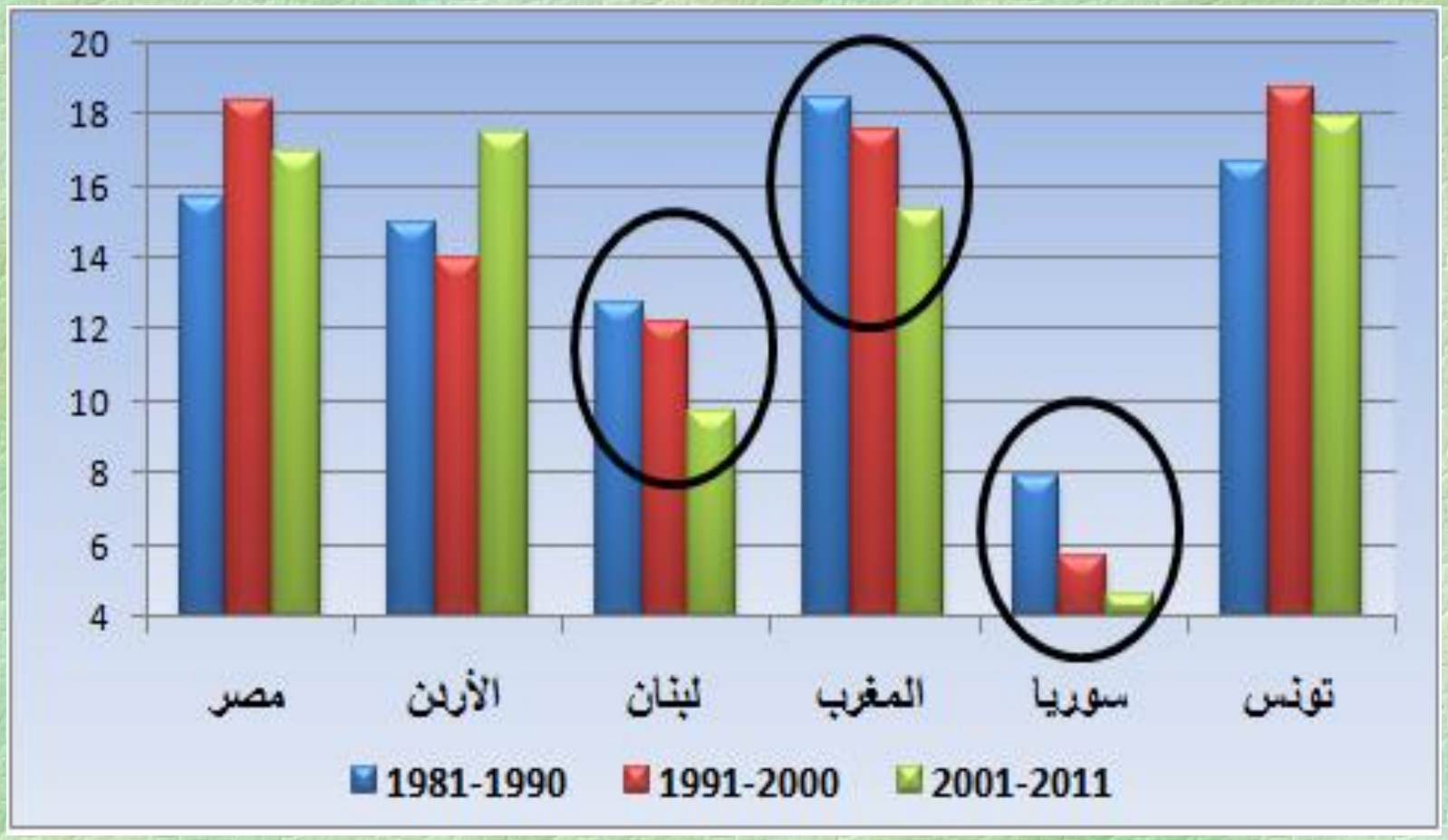

- أما فيما يخص قطاع **الخدمات**، فتعتبر لبنان والأردن من بين الدول العربية التي يحظى فيها هذا القطاع باهتمام كبير. وهكذا، ازدادت أهمية هذا القطاع في لبنان لتمثل ¾ الناتج المحلي خلال الفترة 2001-2011 عوض 64% في 1990-2000، أي بزيادة حوالي 9 نقاط. فيما استقرت مساهمة هذا القطاع في الأردن في حوالي 70% منذ عقدين. قطاع الخدمات يفرض نفسه أيضا تدريجيا في تونس والمغرب حيث أصبح يمثل على التوالي 61% و 58% خلال الفترة 2001-2011. أما مصر، فقد شهدت استقرارا بصفة عامة بالنسبة لهذا المؤشر خلال الثلاث عقود الماضية (51%).

شكل: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغير النفطية (%)

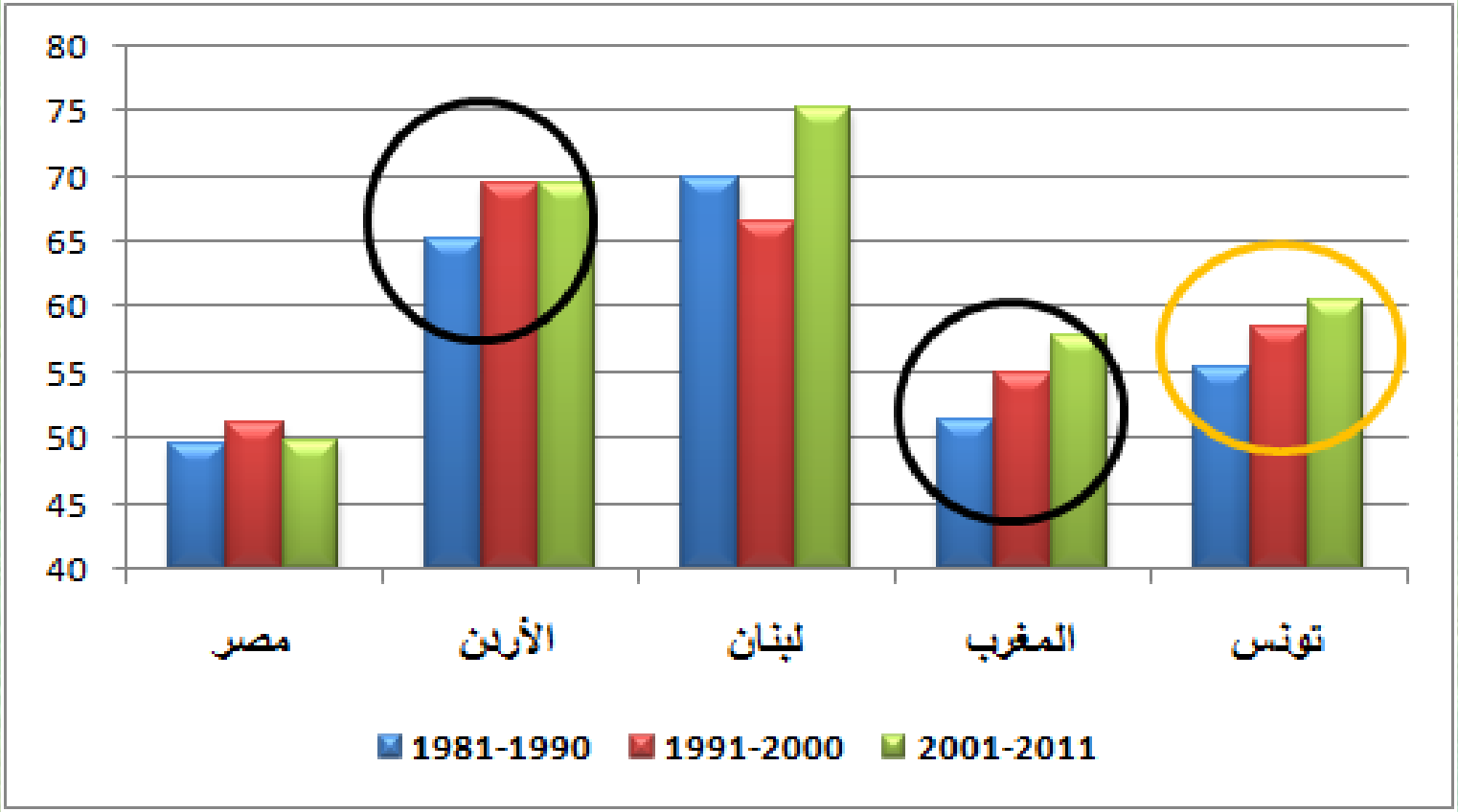

- فيما يخص القطاع **الزراعي**، فلعل أهم ملاحظة يتم تسجيلها هي تراجع مساهمته في الناتج المحلي لأغلب هذه الدول. فبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها، خاصة البلدان الفلاحية كمصر والمغرب، لا يزال هذا القطاع الذي يشغل يدا عاملة كبيرة ذو مساهمة اقتصادية أقل بكثير مقارنة بقطاع الخدمات.

شكل: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الغير النفطية (%)

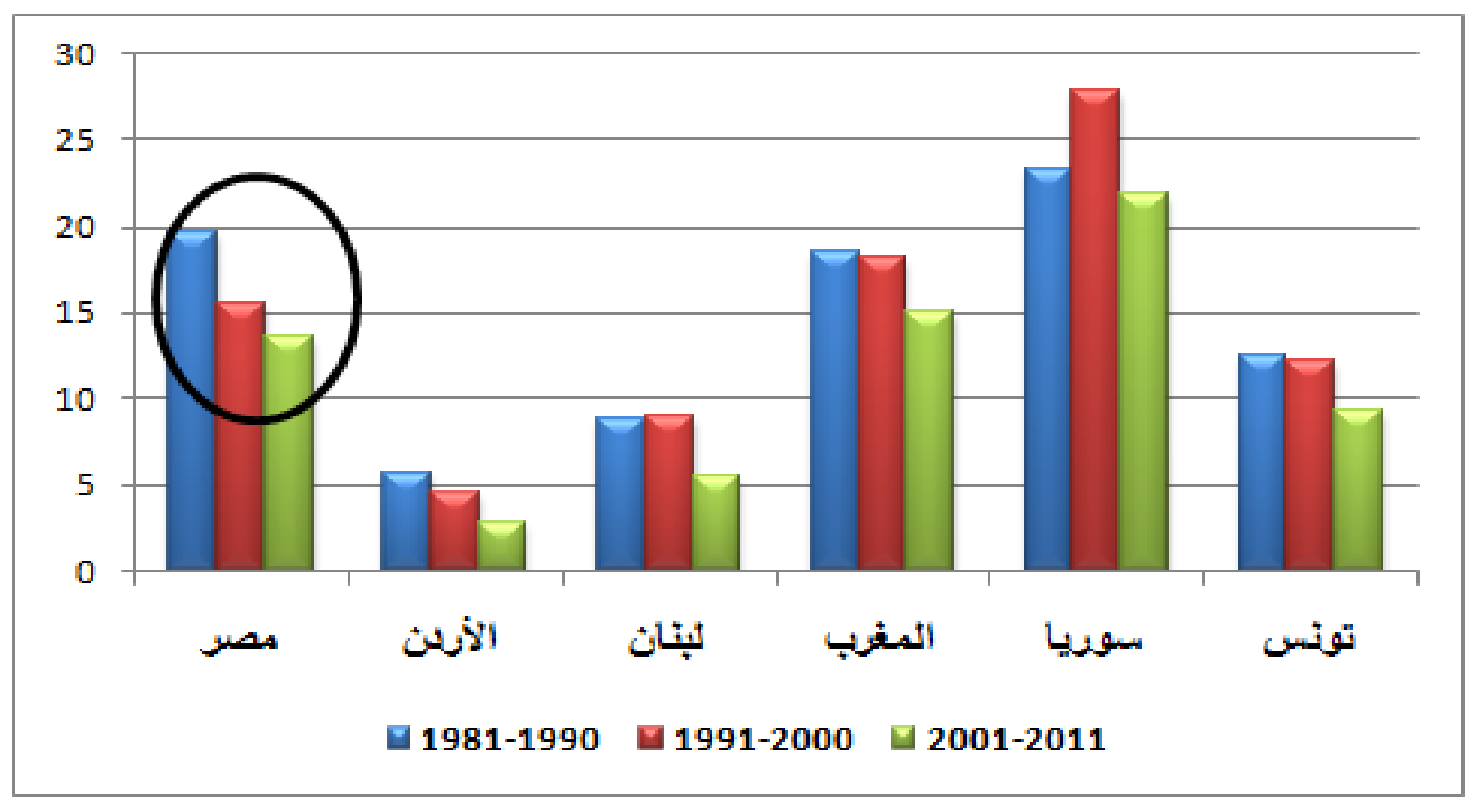

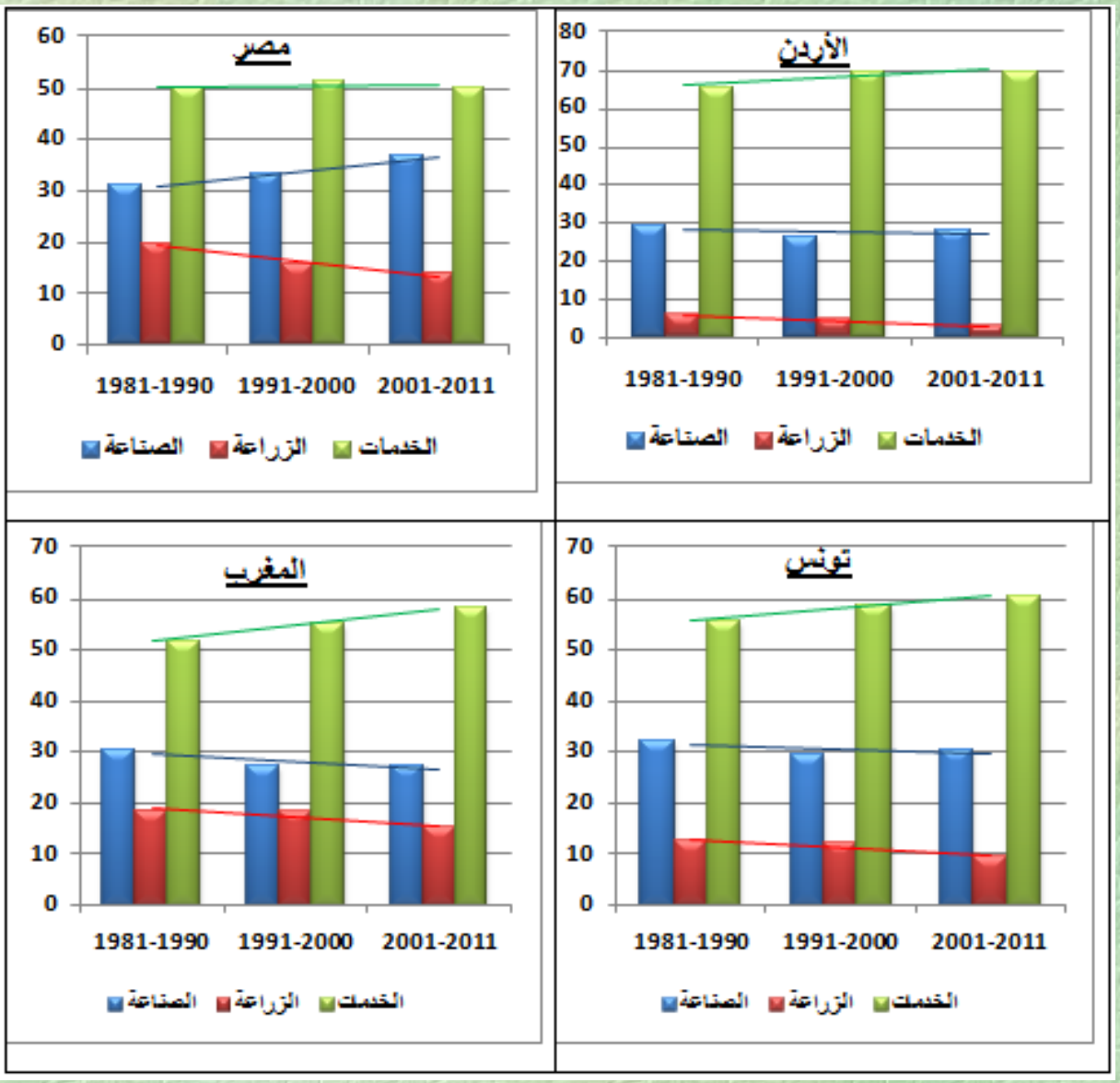
مصر
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
الأردن
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
المغرب
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات
تونس
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات

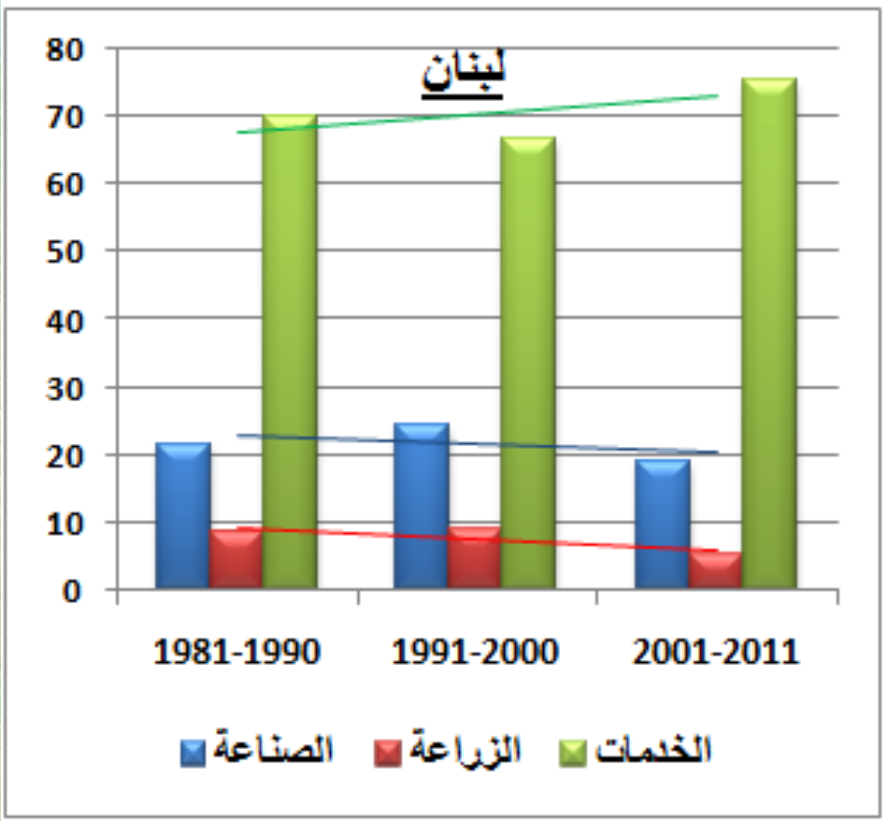
لبنان
80
70
60
50
40
30
20
10
0
1981-1990
1991-2000
2001-2011
الصناعة
الزراعة
الخدمات

2.4 التجارة الخارجية

1.2.4 الصادرات العربية : تركز أو تنويع ؟

- بالرغم من تطور الصادرات العربية نحو الخارج، فإنها لا تزال، بصفة عامة، تتركز على بعض الدول وعلى بعض السلع. وهكذا، لا زالت آسيا تشكل أهم وجهة للصادرات العربية، خاصة الصين وباقي دول هذه القارة والتي شهدت تدفقا كبيرا للسلع العربية خلال السنوات الأخيرة. أما الاتحاد الأوروبي، ثاني شريك اقتصادي، فقد انخفضت تدريجياً حصته في الصادرات العربية لتصل إلى 8.2% في عام 2012. وتراجعت أيضاً حصة اليابان إلى 10.7% والولايات المتحدة إلى 13.7%.

شكل: حصة الدول الشريكة في الصادرات العربية الإجمالية – 2012 (%)

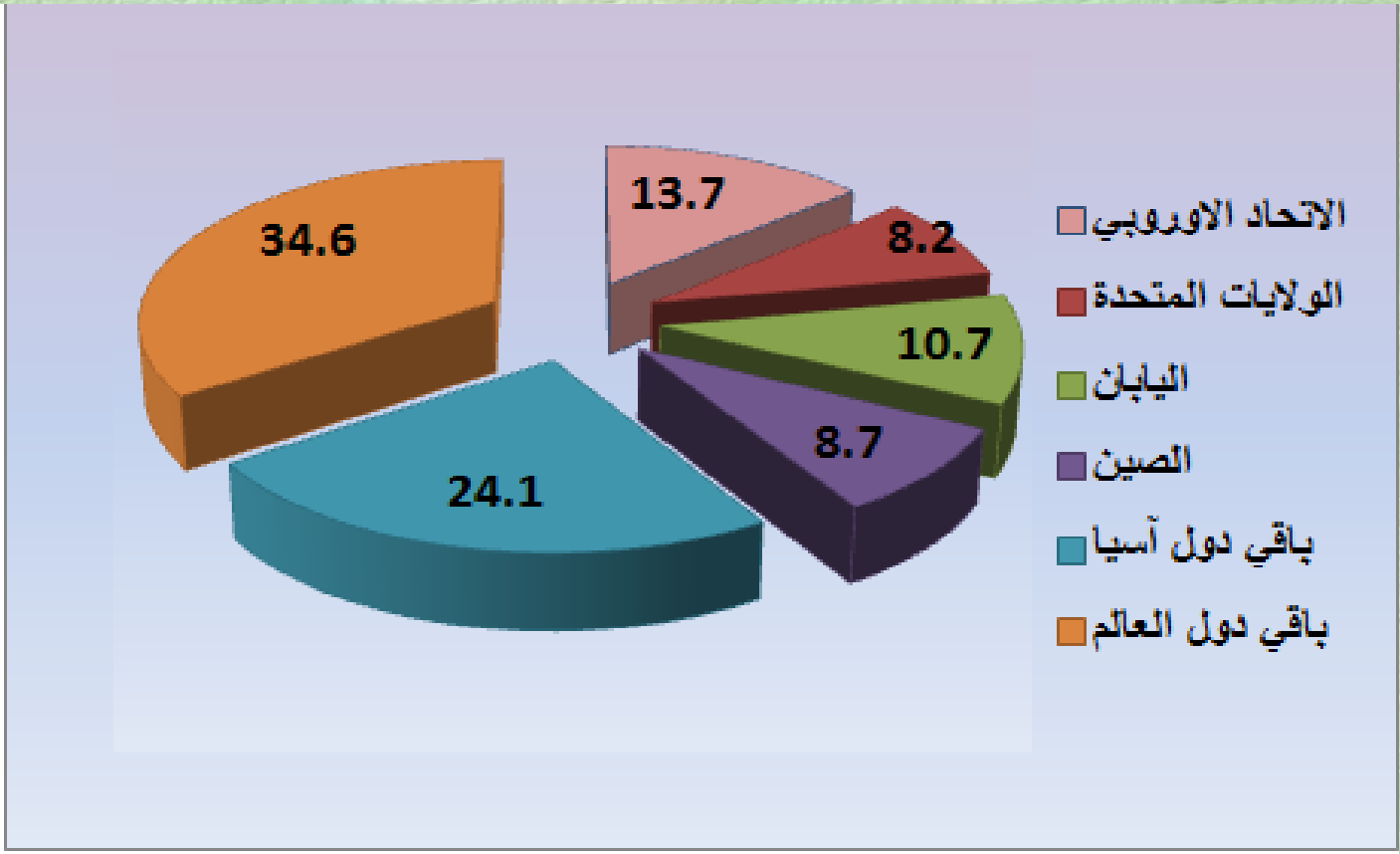

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

- أما على صعيد السلع، وكما ستوضحه بعض المؤشرات، التطور الملحوظ للصادرات العربية، خاصة نحو البلدان الآسيوية، هو ليس ناتج بالأساس عن تنويع الأسواق، بقدر ما هو ناتج من جهة، عن ارتفاع أسعار النفط، ومن جهة أخرى عن تزايد حجم الطلب على هذه الطاقة من طرف بعض الاقتصاديات النشيطة على المستوى العالمي كالصين.
- وبالفعل، يبين تحليل تطور الهيكل السلعي للصادرات العربية استمرار هيمنة "الوقود والمعادن" بحيث أن هذه الفئة أصبحت تمثل أكثر من ¾ الصادرات في عام 2012. في نفس الوقت، لا تتجاوز حصة المصنوعات، التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل، 16%. أما السلع الزراعية، فلا تتعدى حصتها في الصادرات العربية 5%.

شكل: الهيكل السلعي للصادرات العربية الإجمالية – 2012 (%)

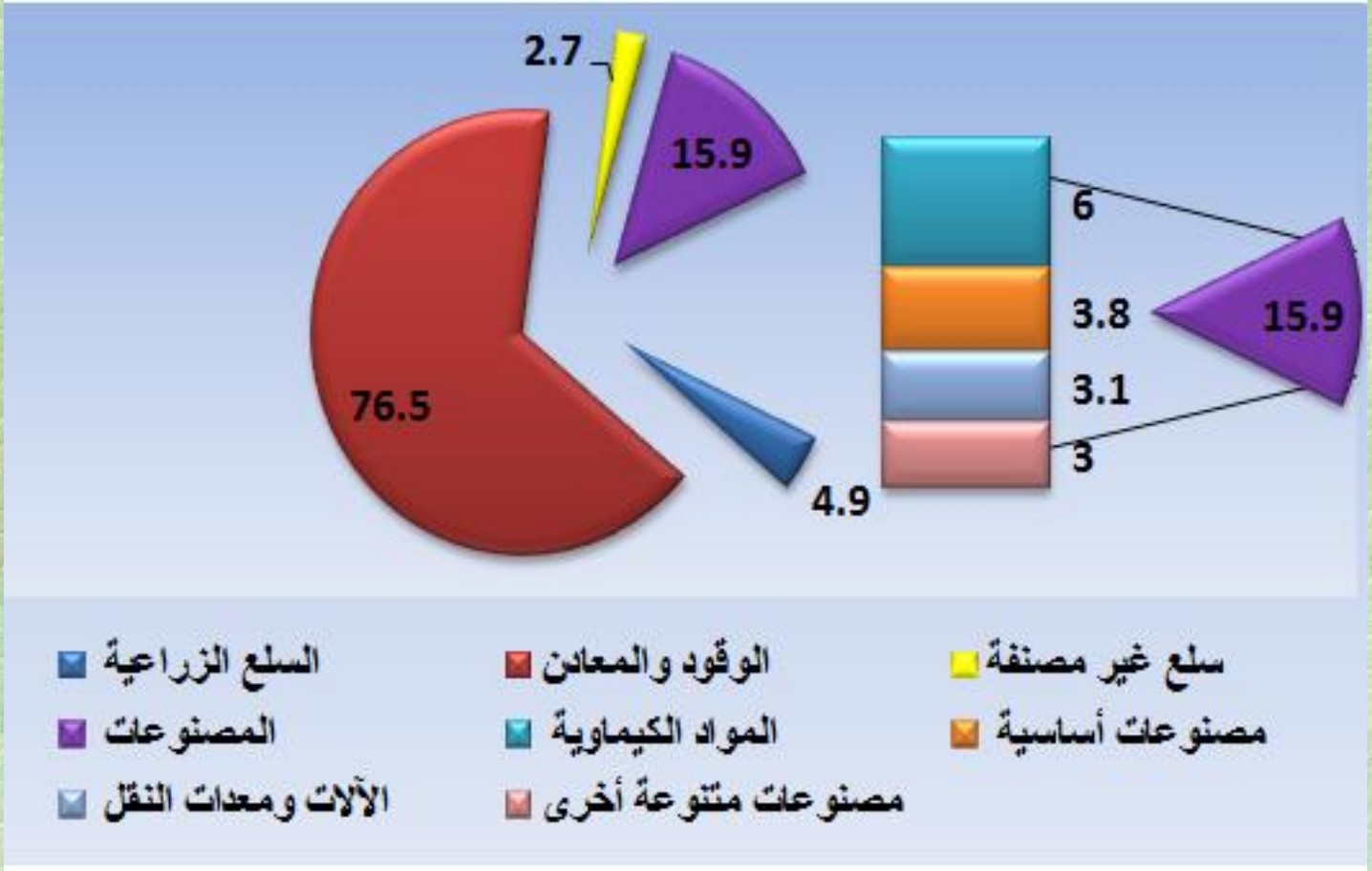

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

1.1.2.4 نسبة تركز الصادرات

يُعبر مؤشر نسبة تركز الصادرات عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع. وتقاس عادةً نسبة تركيز الصادرات بعدّة مؤشرات من أهمّها مؤشر هيرشمان Hirschman Index (H) أو مؤشر تركز الصادرات. قيمة المؤشر أقرب إلى 1 تشير إلى تركز أكبر للصادرات.

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

X_i : قيمة الصادرات من السلعة i

X : إجمالي الصادرات

I : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

$H = 0$: تنوع كبير

$H = 1$: تركز كبير

شكل: تطور مؤشر تركيز الصادرات في الدول العربية النفطية

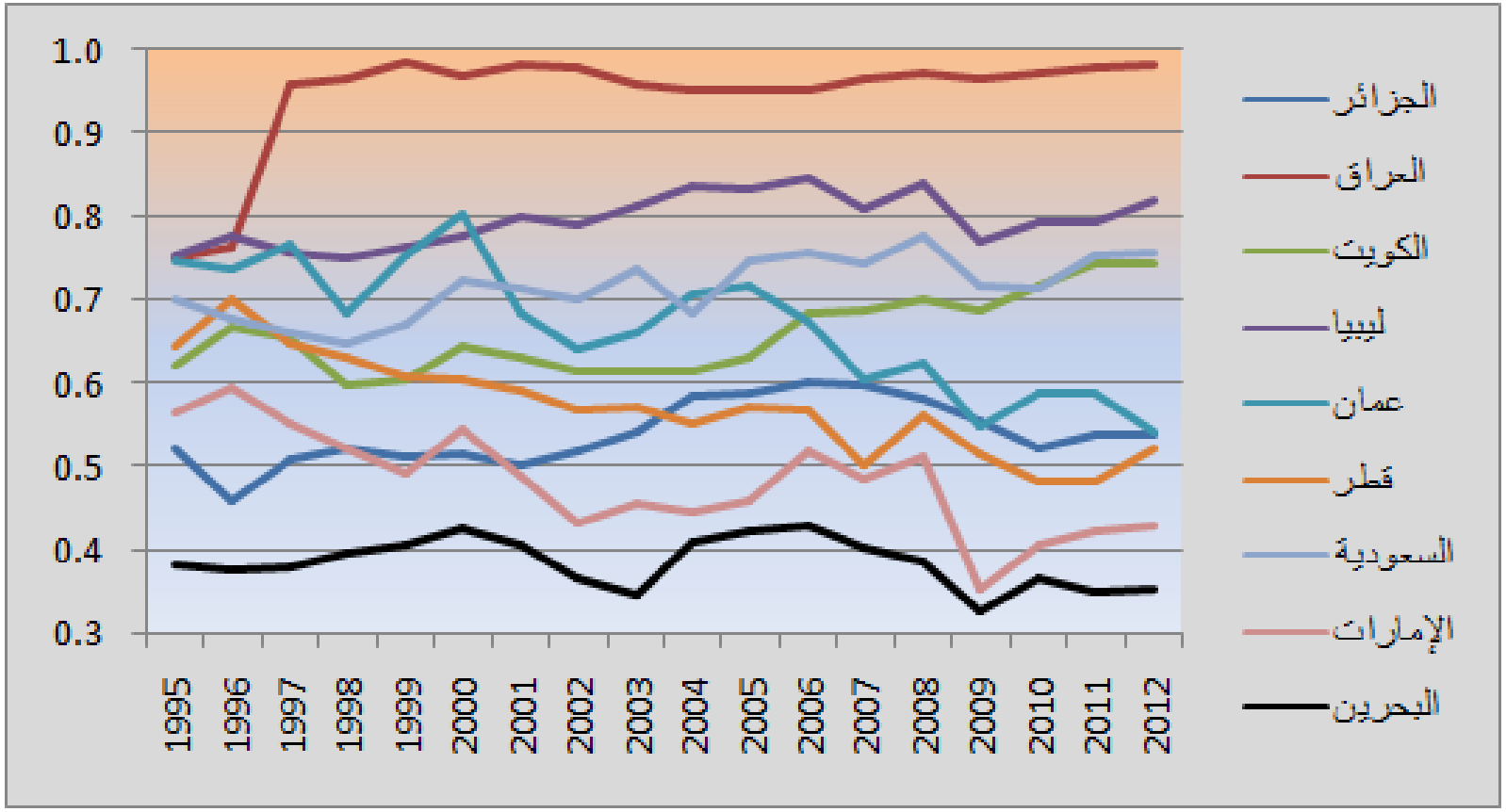

- **الدول العربية النفطية:**
  - العراق هو أول دولة عربية من ناحية تركيز الصادرات، بحيث أن هذا المؤشر يتجاوز 0,95 منذ عام 2000 ليصل إلى 0,98 في عام 2012.
  - ارتفاع ملموس لنسبة تركيز صادرات ثلاث دول عربية، هي ليبيا والسعودية والكويت، والتي بلغ فيها هذا المؤشر قيمته الأعلى في عام 2012. ليبيا: 0,82 مقابل 0,74 في 1995؛ والسعودية: 0,76 (0,70) والكويت: 0,74 (0,64).

- انخفاض واضح في نسبة تركيز صادرات في ثلاث دول عربية، هي عمان والإمارات وقطر، والتي بلغ فيها هذا المؤشر قيمته الأدنى في عام 2012: 0,54 و 0,52 و 0,43 على التوالي، أي بانخفاض بنحو 0,20 و 0,13 و 0,10 نقطة مقارنة مع عام 1995 .

- أخيرا، يوضح الجدول التالي استمرار هيمنة وتركز قطاع واحد، وهو الذي يهم منتجات النفط، في الصادرات الإجمالية لأغلب الدول العربية النفطية وكذلك استمرار الاعتماد على نفس الأسواق لتصدير هذا المنتوج. بالإضافة إلى النفط، تتركز الصادرات في القطاعات التي توفر الطاقة الرخيصة، كصناعة تكرير البترول والبتروكيماويات وبعض الصناعات الثقيلة مثل إنتاج الألمنيوم.

جدول: مؤشرات حول أول منتوج مصدر من طرف الدول العربية النفطية (2012)

منتجات النفط (*)	حصة المنتجات النفطية في الصادرات الإجمالية (%)	حصة أكبر ثلاث منتجات مصدرة في هذه المجموعة (%)	حصة الثلاث الأسواق الأولى (%)
الجزائر	98.4	82.4	**42.0**
السعودية	88.4	98.7	**49.1**
الإمارات	67.5	93.3	**53.2**
العراق	99.7	100.0	**59.7**
الكويت	95.1	98.0	**48.5**
ليبيا	99.3	99.8	**46.4**
عمان	75.4	100.0	**95.3**
قطر	93.0	92.0	**67.8**

(*)Mineral fuels, oils, distillation products, etc
http://www.trademap.org/Bilateral.aspx

شكل: حصة الوقود (*Fuel*) في صادرات الدول العربية النفطية (%)

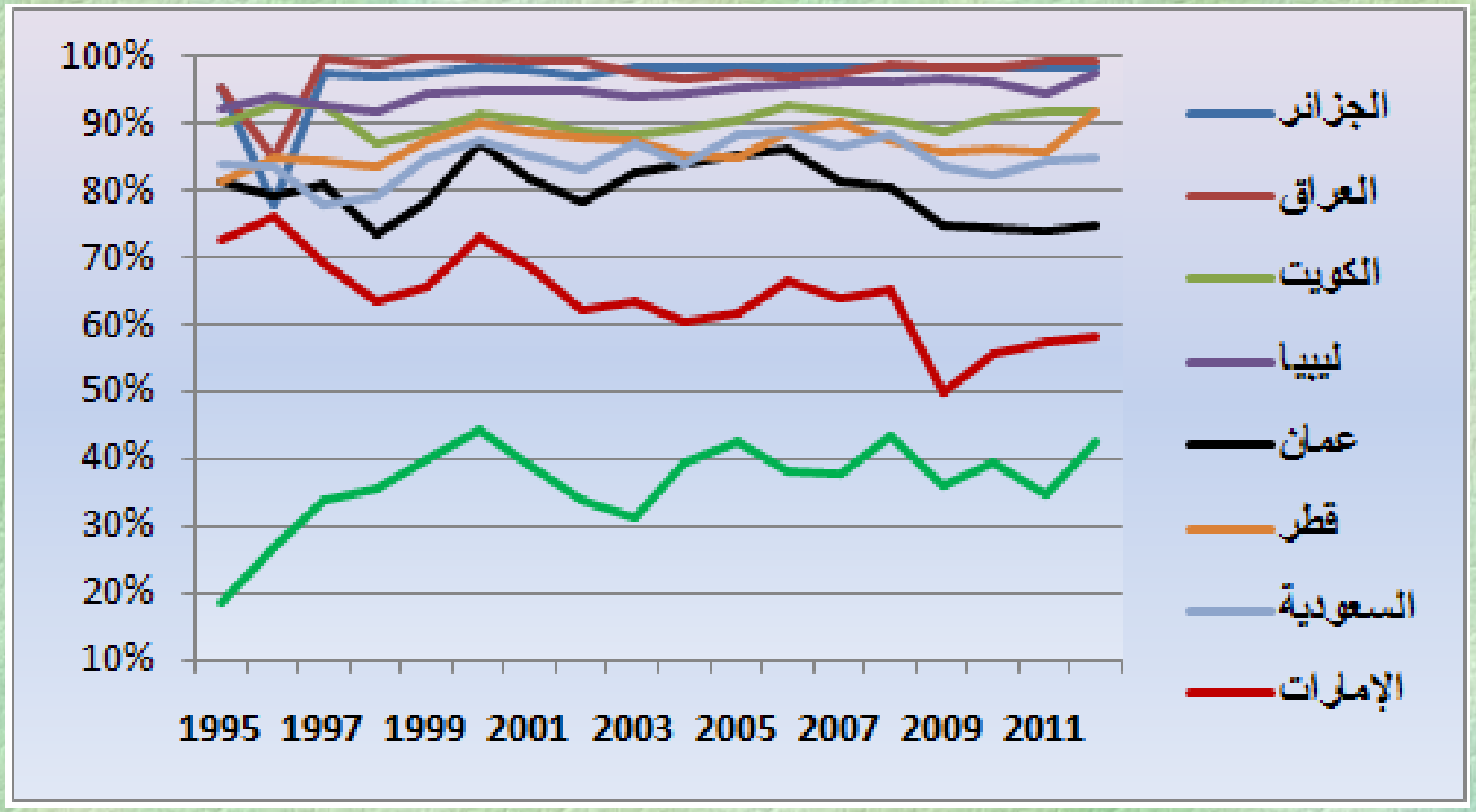

شكل: حصة المنتجات المصنعة (*Manufactured Goods*) في صادرات الدول العربية النفطية (%)

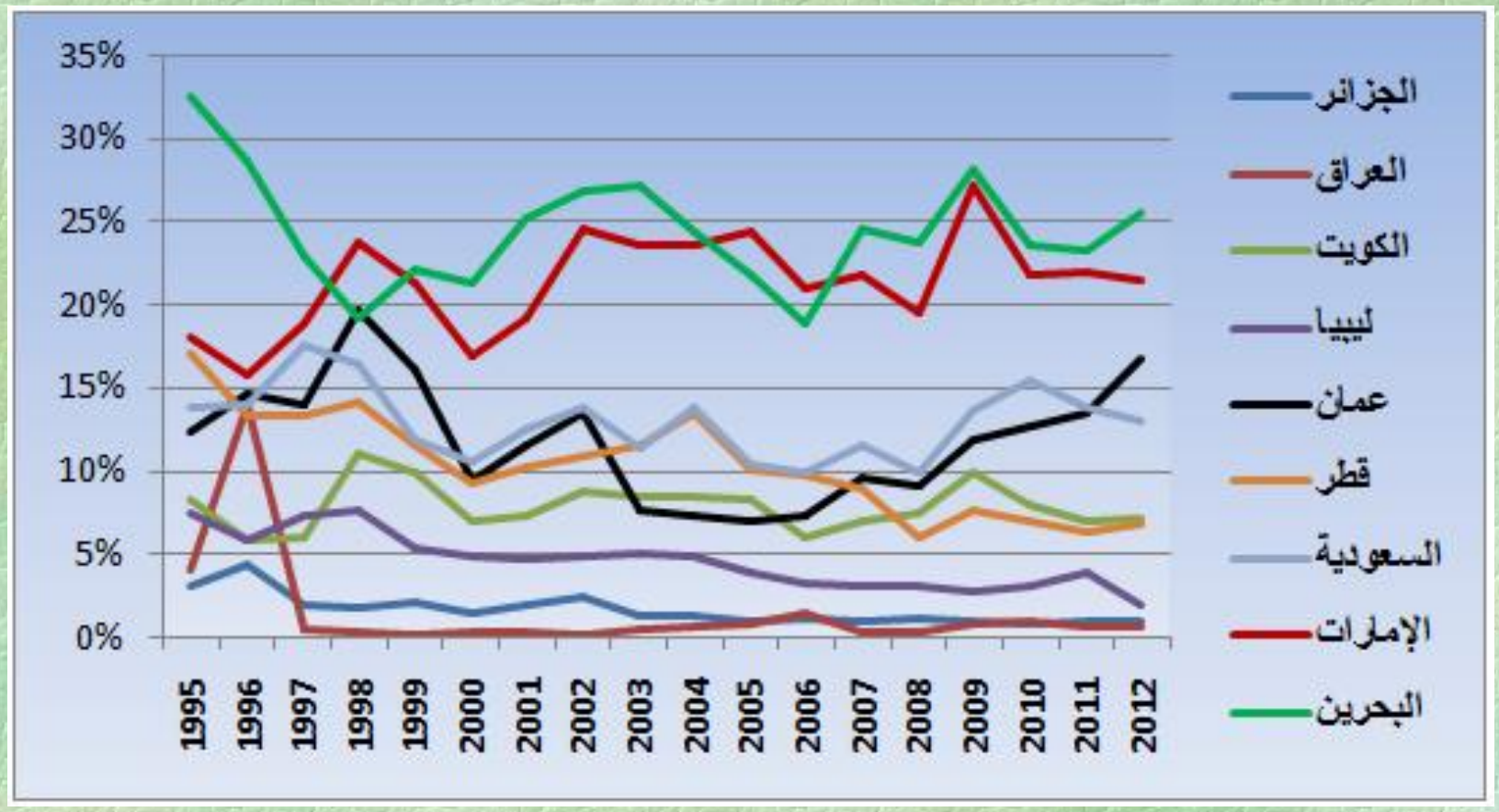

- **الدول العربية الأخرى:**

  - باستثناء لبنان، كل باقي الدول العربية شهدت انخفاضا في نسبة تركيز الصادرات، خاصة مصر وتونس والأردن. لكن هذه الوتيرة تراجعت منذ 2009، وهي السنة التي شهدت أكبر تراجع للاقتصاد العالمي وخاصة التجارة الخارجية التي تميزت بأكبر انحدار منذ الحرب العالمية الثانية (-13% مقارنة مع عام 2008) .

شكل: تطور مؤشر تركيز الصادرات في الدول العربية الغير النفطية

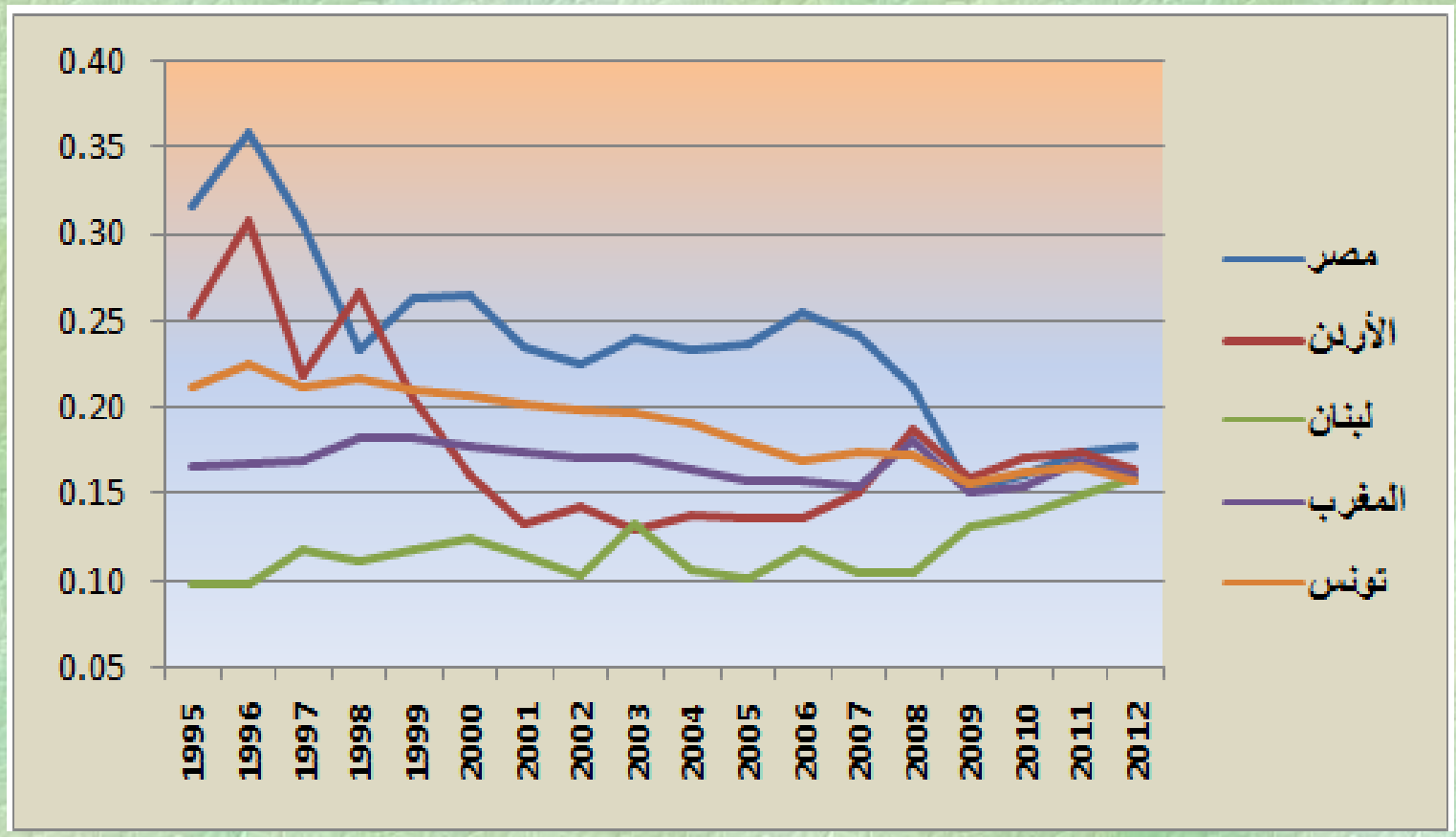

2.1.2.4 تنويع الصادرات

- مؤشر التنويع يبين ما إذا كانت بنية الصادرات لبلد معين تختلف عن بنية العالم. هذا المؤشر الذي يتراوح ما بين 0-1 يكشف عن مدى الاختلافات بين هيكل التجارة للبلد والمتوسط العالمي. قيمة المؤشر أقرب إلى 1 تشير إلى فرق أكبر مع المتوسط العالمي. وكلما اقتربت من 0 يعني تنوعا أكبر وتلبية للطلب العالمي.

$$sj = \frac{\sum_{i} |hij - hi|}{2}$$

hij : حصة السلعة i من جملة صادرات البلد j .

hi : حصة السلعة i من جملة صادرات العالم .

شكل: تطور مؤشر تنويع الصادرات في الدول العربية النفطية

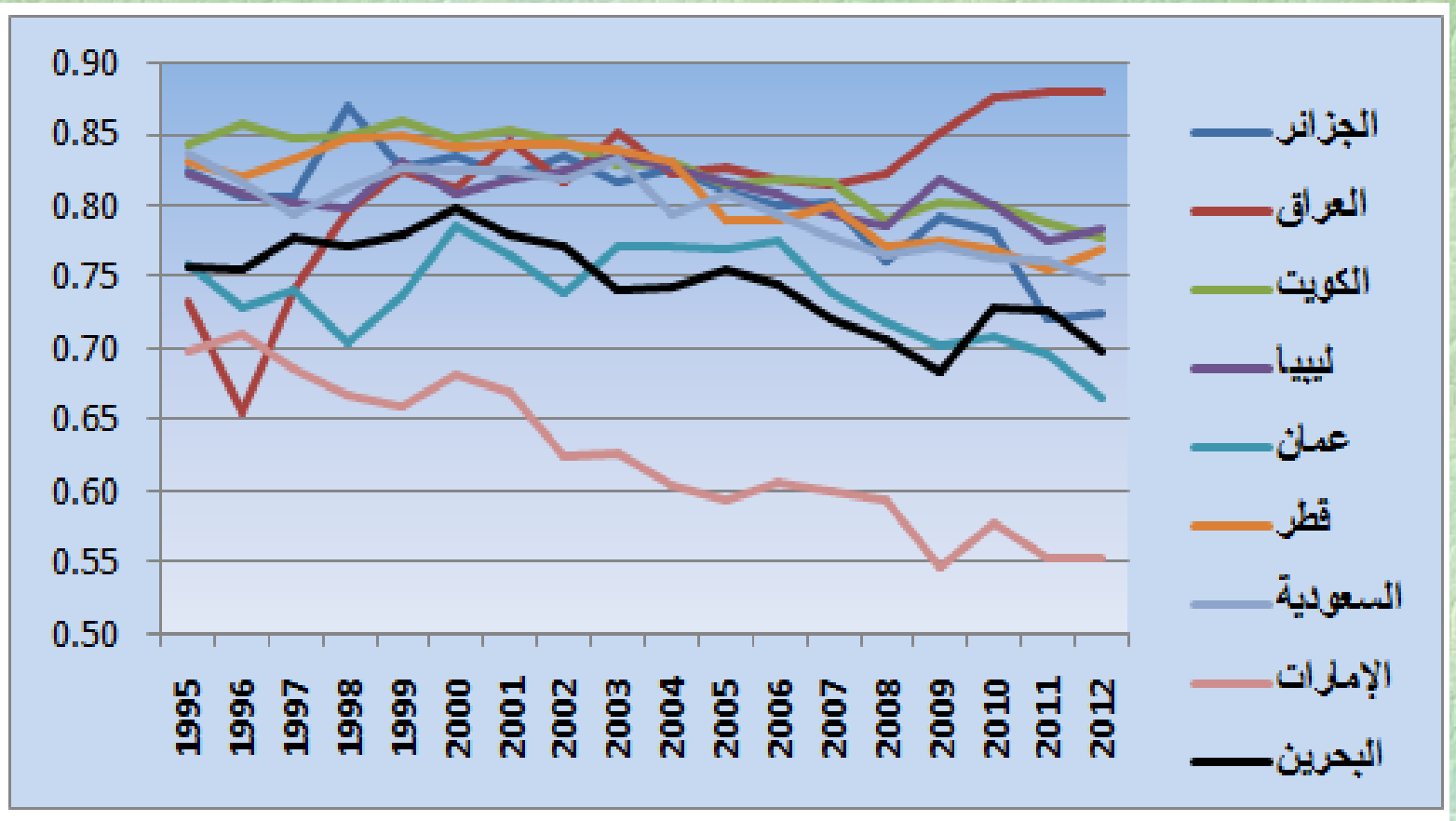

- حسب مؤشر تنويع الصادرات في الدول العربية النفطية، عمان وبالخصوص الإمارات هي أبرز الدول التي تعرف تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات، وأصبحت بالتالي أقل ارتباطا، مقارنة بباقي الدول الأخرى، بمبيعات الهيدروكربونات. (عمان والإمارات هي أيضا، كما تمت الإشارة إليه سابقا، أبرز الدول التي عرفت انخفاضا كبيرا في نسبة تركيز الصادرات). وهكذا أصبحت نسبة اختلاف بنية صادرات في هذين البلدين تقل سنة بعد أخرى عن بنية العالم.

- التنويع في هذين البلدين يخص بالأساس قطاع الخدمات (السياحة، والنقل، والخدمات المالية، . . .) .
- العراق هو أقل دولة عربية من ناحية تنويع الصادرات (هو أيضا أول دولة عربية من ناحية تركيز الصادرات) .

شكل: تطور مؤشر تنويع الصادرات في الدول العربية الأخرى

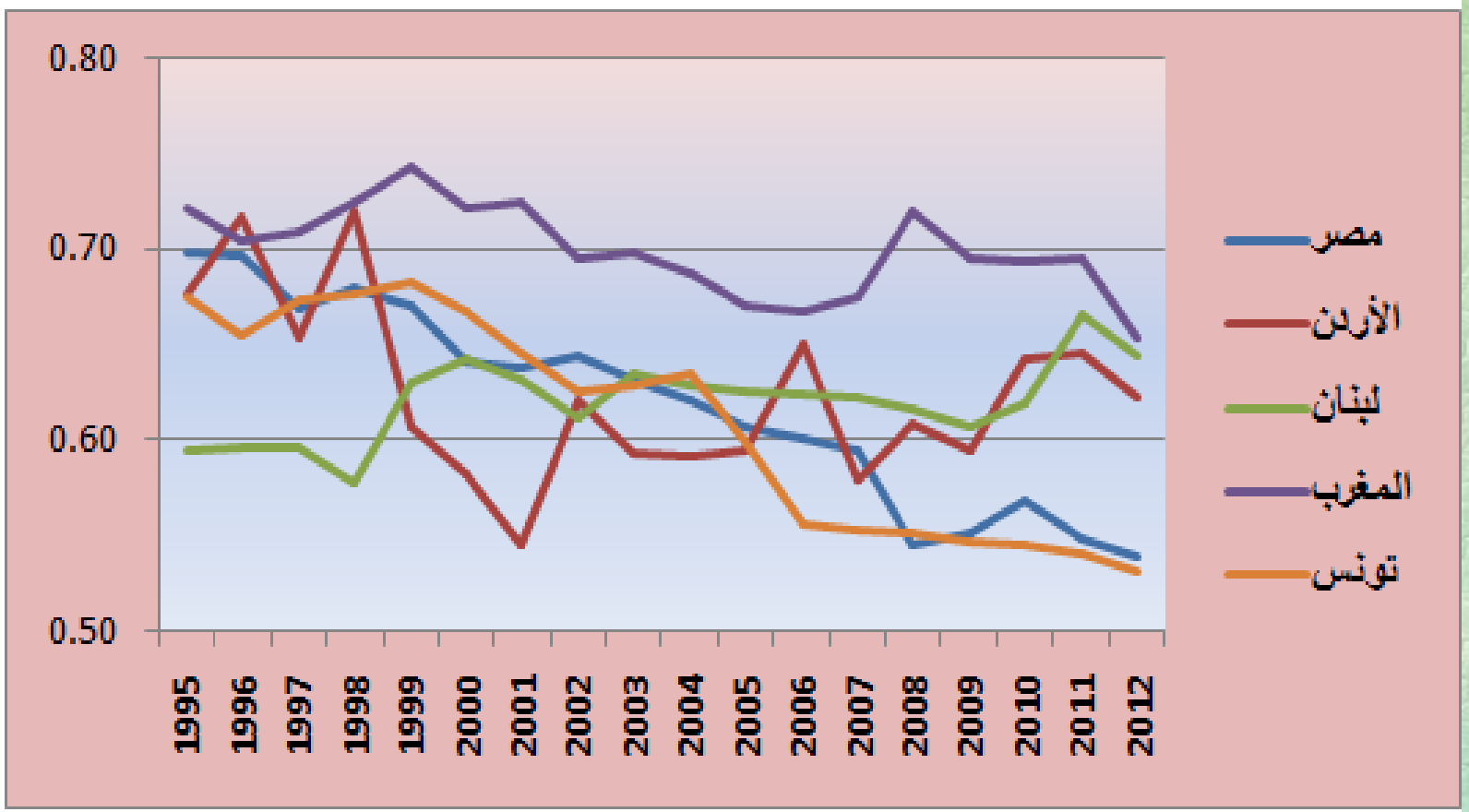

المصدر: إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. 2014.

- حسب مؤشر تنويع الصادرات في باقي الدول العربية، مصر وتونس هي أبرز الدول التي تعرف تنويعا متزايدا ومتناميا للصادرات. بمعنى آخر، أصبحت نسبة اختلاف بنية الصادرات في هذه الدول تقل سنة بعد أخرى عن بنية الصادرات العالمية.

3.4 الإيرادات العامة في الدول العربية

- يتميز هيكل إجمالي الإيرادات العامة باستمرار المساهمة المرتفعة لقطاع البترول والتي تمثل المصدر الأساسي لإيرادات الميزانية في الدول العربية النفطية (76.5% في عام 2012)، والذي يوضح بالتالي مدى ارتباط الإنفاق العام بمستوى أسعار النفط. في حين لا تشكل عائدات الضرائب سوى نسبة متواضعة مقارنة مع الإيرادات البترولية.

شكل : هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (%)
(2012-2008)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي لعام 2013.

- حسب آخر الإحصائيات (عام 2012)، تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90% في كل من العراق وليبيا والكويت والسعودية. فيما تراوحت هذه النسبة بين 82.4% و 85.4% في كل من الإمارات والبحرين وعمان، بينما سُجلت أقل نسبة في قطر بحوالي 60%.

شكل : مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة حسب الدول (%) (2012)

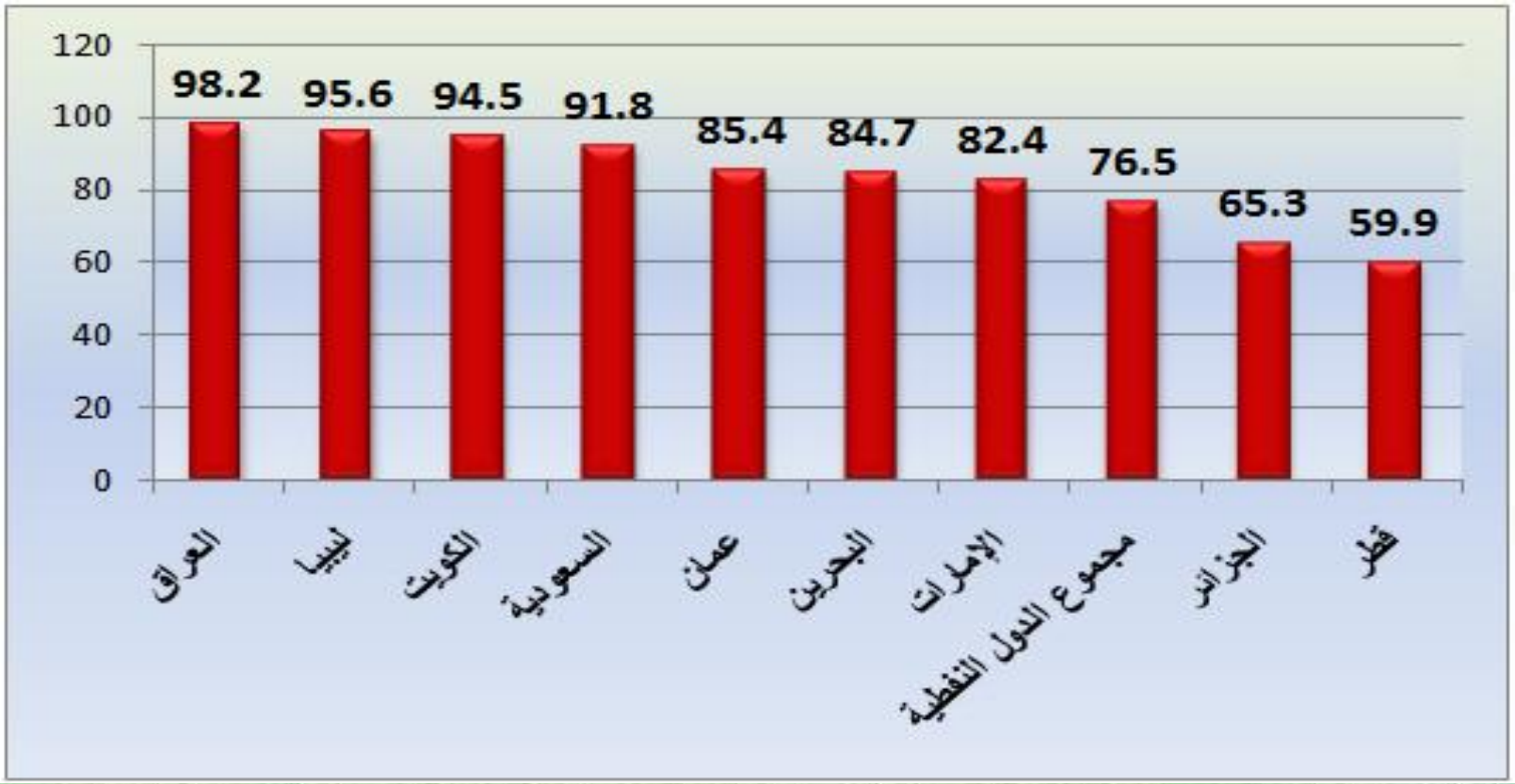

- إذا كانت الإيرادات البترولية تمثل المصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية في الدول العربية النفطية، فالضرائب هي أهم مصدر للإيرادات الحكومية في باقي الدول العربية، بحيث تناهز حوالي الثلثين خلال السنوات الأخيرة، لتبلغ هذه النسبة حوالي 68% كمتوسط لمجموع هذه الاقتصادات في عام 2012.

شكل: مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة حسب الدول (%) (2012)

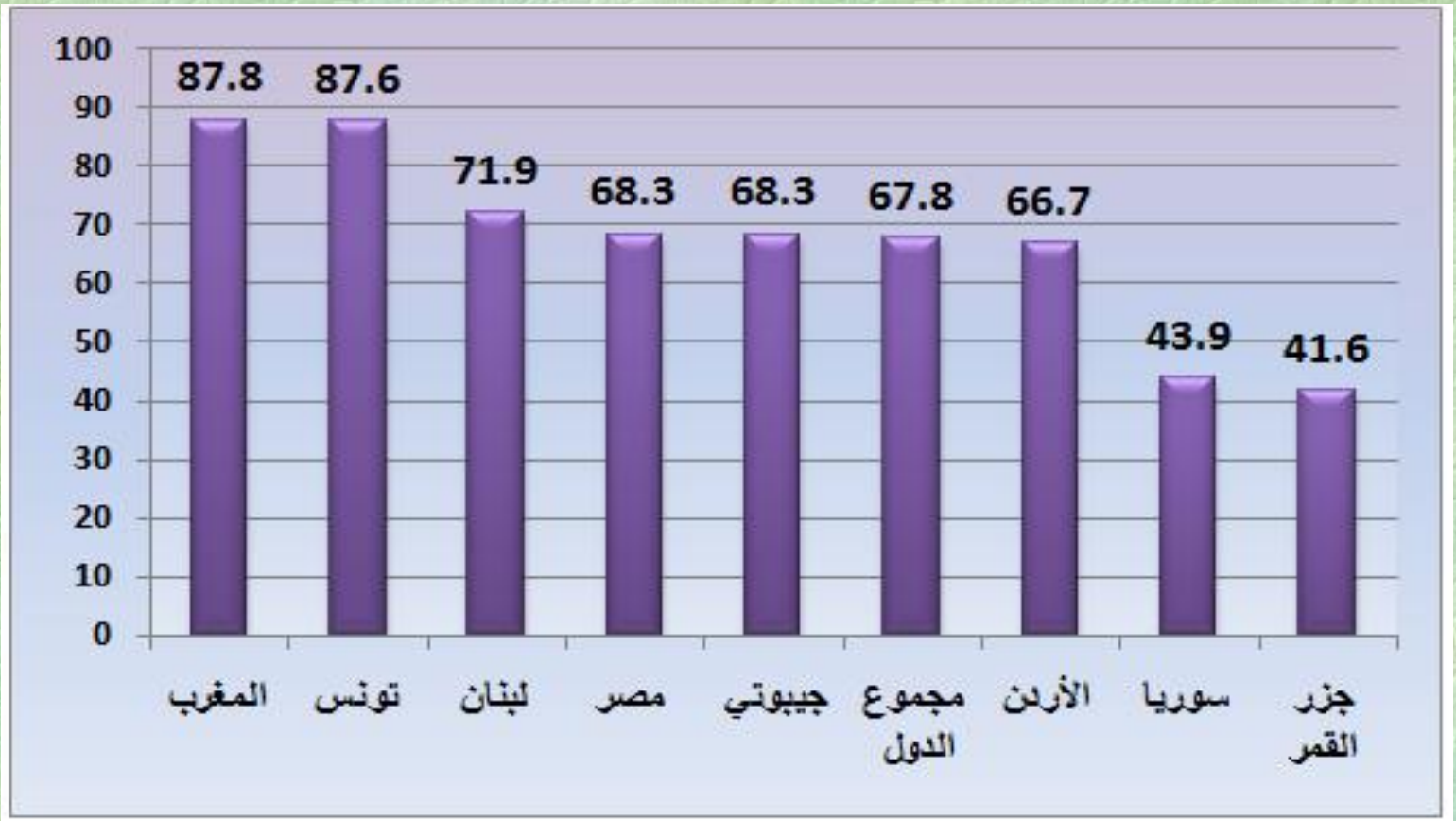

- تتصدر كل من تونس والمغرب هذه المجموعة من الدول بحيث أن هذا المؤشر تجاوز متوسط ما سجلته هذه الفئة من الدول العربية بحوالي 20 نقطة. وقد بلغت هذه النسبة 71.9% في لبنان و 68.3% في كل من مصر وجيبوتي، بينما بلغت 43.9% في سورية و41.6% في جيبوتي.

- أما في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، فلا تمثل الضرائب سوى نسبة قليلة في الإيرادات المالية، نظرا لاعتمادها على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة. وتقتصر الضرائب في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا إلى حد كبير على الضرائب الخاصة بالتجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي.

- بشكل عام، يبين هيكل إيرادات الميزانية في الدول العربية النفطية الدور الكبير الذي تلعبه عائدات النفط بالنسبة للمالية العامة لهذه البلدان. ويتأكد هذا بشكل غير مباشر عن طريق ملاحظة تطور أسعار النفط التي توازن الميزانية. هذا السعر التوازني، والذي هو مؤشر لحساسية الميزانية للتغيرات في أسعار النفط، ارتفع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، من 50 دولار للبرميل في عام 2008 إلى حوالي 70 دولار في 2012.

شكل: أسعار النفط التي توازن الميزانية

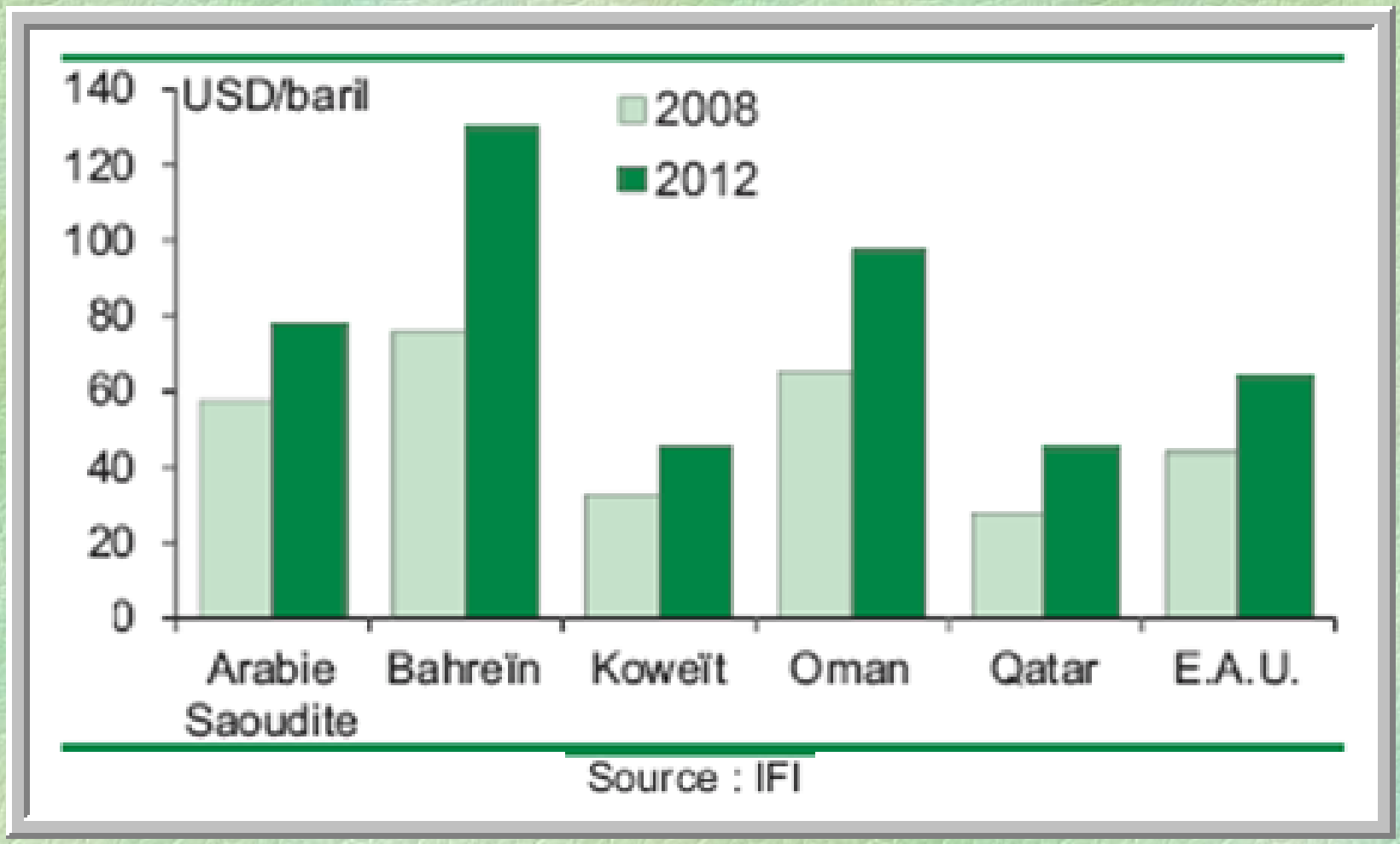

- أثر هذا الارتفاع لمؤشر تطور أسعار النفط التي توازن الميزانية يختلف من بلد لآخر، وذلك بالنظر إلى مستوى إنفاق الميزانية. فالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة هي في وضع غير مقلق نسبيا، في حين أن المملكة العربية السعودية وخصوصا عمان هي أقل مناعة بحيث أن أسعار التوازن وصلت فيها على التوالي 78و 97 دولار في عام 2012. وتبقى البحرين في الوضعية الأصعب (130دولار في عام 2012).

شكل: أسعار النفط المحققة لتوازن الميزانية 2012-2013 (بالدولار)

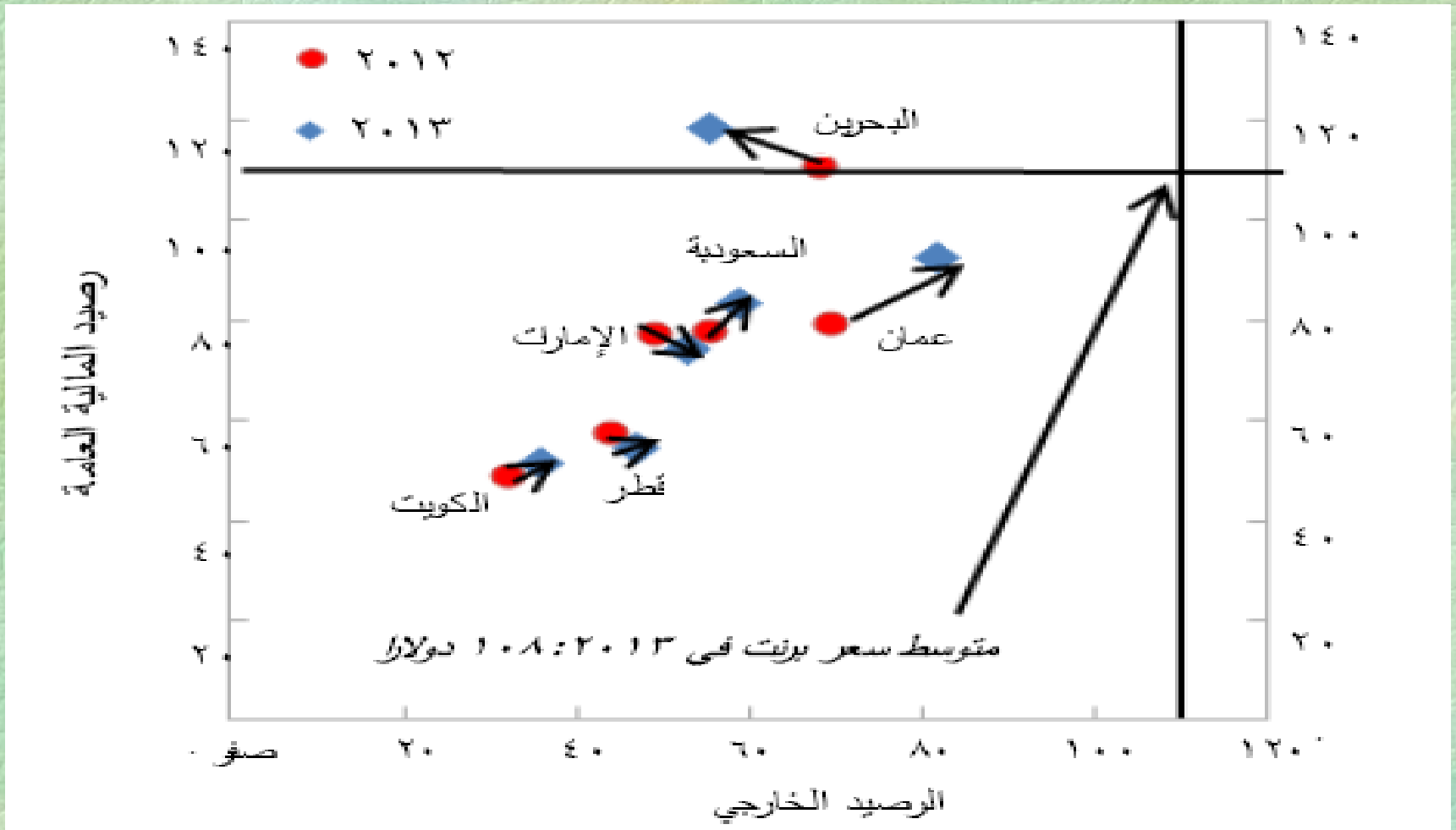

المصدر: الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي. صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2013.

- التطور السلبي للاعتماد المالي على عائدات النفط يرجع جزئيا إلى أسباب ظرفية: استجابة الحكومات العربية للضغط الاجتماعي، منذ التطورات السياسية التي عرفها العالم العربي منذ عام 2011، وذلك من خلال زيادة إنفاق الميزانية، لاسيما في شكل رفع مستوى الأجور، وخلق فرص العمل في القطاع العام، وزيادة الدعم بالنسبة لعدة مواد غذائية.

- يشار إلى أن، في إطار التنويع والحدّ من الاعتماد على قطاع النفط، أقدمت خلال السنوات الأخيرة بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر على إنشاء صناديق الثروة السيادية، مما مكّن من التقليل، نسبيا، من الآثار السلبية لاعتماد الإيرادات الحكومية على عائدات النفط. تطوير صناديق الثروة السيادية مكن من استثمار فائض الحساب الجاري في شكل أصول متنوعة للحصول على دخل إضافي والذي يمكن أن يتجاوز 10%من إجمالي إيرادات الميزانية.

استنتاج

- بالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها العديد من الدول العربية لتنويع اقتصادياتها بهدف الحد من الاعتماد على بعض الموارد الأولية والزيادة في نسبة التشغيل، لا تزال هذه الاستراتيجية لم تحقق بعد النتائج المرجوة منها في العديد من هذه البلدان. وباستثناء بعض الدول القليلة، فإن تنمية قطاعات اقتصادية باستقلالية عن عائدات النفط لا تزال بعيدة المنال.

- وبالفعل، وكما أوضحته مختلف المؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، أو الصادرات، أو الميزانية)، لا تزال الدول العربية النفطية ترتبط كثيرا بقطاع البترول والغاز. وحتى النجاح النسبي الذي عرفه القطاع الصناعي في بعض الدول، خاصة الخليجية، والتي أصبحت بموجبه أول مصدر عالمي في مجال البتر وكيماويات، فذلك راجع بالأساس إلى اعتمادها الكبير على قطاع البترول.

- وهكذا، فإن أكبر معدلات النمو عرفتها الأنشطة التي تستخدم المواد الهيدروكربونية كمواد أولية (تكرير والبتروكيماويات) أو كمصدر للطاقة. في المقابل، لم تعرف الصناعات المنتجة لمواد التجهيز والاستهلاك سوى نموا محدودا حتى في البلدان حيث اليد العاملة وفيرة، مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

- في قطاع الخدمات، وباستثناء الإمارات العربية المتحدة (اللوجستيك، والمالية، والتجارة، والسياحة) والبحرين (المالية)، نمو هذا القطاع له استقلالية قليلة عن الاقتصاد المرتبط بعائدات النفط. وبصرف النظر عن هذين البلدين، يرتبط هذا القطاع أساسا بأنشطة القطاع العام (الأنشطة العقارية والخدمات العامة).

- وهكذا، يتضح بصفة عامة أن مساهمة إدخال منتجات جديدة كانت ضعيفة، كما أن التنويع المتواضع الذي حدث كان إجمالا نتيجة لتنويع المنتجات القائمة، في حين، على سبيل المقارنة، لعبت المنتجات الجديدة دورا رئيسيا في تنويع عدد كبير من البلدان النامية.